لحن الرواة وأثره في الحديث الشريف

د. ملفي بن حسن بن ملفي الشهري*

* أستاذ مشارك بقسم السنة وعلومها بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد – أبها.

ملخص البحث:

هذا البحث يدفع افتراء من ادعى أن الحديث النبوي الشريف لا يُستشهد به في النحو؛ لأنه قد اعتراه الكثير من لحن الأعاجم، وأن الكثير من المحدثين لا يتقنون علم النحو، مما سبب وجود الخطأ في رواياتهم للأحاديث.

وهذه الفرية مدفوعة بجملة أمور، منها:

أن تعلم النحو كان مقدماً على طلب الحديث، ليسهل على المحدث الفهم وصحة الرواية، وقد احتج بالحديث أغلب النحاة.

وما اتهم به بعضهم من وجود اللحن في رواياتهم فإنما هم نفر قليل، وكان ذلك في أول طلبهم للعلم، وقد أجمع النحاة المتقدمون – إجماعاً سكوتياً – على الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واتفق المتأخرون – أيضاً – على ذلك.

وأول من افترى هذه الفرية: ابن الضائع، ثم تابعه ابن حيان، ومما يدفع هذه الفرية: أن تدوين السنة كان جلُّه في عصر الاستشهاد، حيث سلامة اللغة وبعدُها عن اللحن.

وأما ما ورد من لحن على ألسنة بعض الرواة فقد اتفق العلماء على إصلاح كل ما يغير المعنى. وهو إن دل على شيء، فإنما يدل على أمانتهم، حيث يؤدون اللفظ كما سمعوه.

وقد كان المحدثون دقيقين في روايتهم، ووضعوا الضوابط الدقيقة لحفظ الحديث وصونه من اللحن أو التحريف.

المقدمة:

الحمد لله الذي بعث في الأميين رسولاً منهم، يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله، الذي أدبه مولاه العليم الحكيم بآيات الكتاب الكريم، فكان أعظم الناس خلقاً، وأفصحهم لساناً وأروعهم بياناً، وكان لكلامه شأن بعيد، وأثر حميد، في تهذيب الجنان، وصقل اللسان، حيث شنف الآذان بعظيم بلاغته، وأثلج الصدور ببالغ حكمته، فهو في الأدب الغاية، وفي الحكمة النهاية، ومن يتأمل جملة من خطبه ومواعظه، وأساليبه في الحث والحض، والنهي والزجر، والترغيب والترهيب، وتصوير المعاني وإبرازها، وتمثيلها وتقريبها، ليوقن أنه – صلوات الله وسلامه عليه – قد ورَّث أمته من روائع الأدب السامي، وآياته المعجزة، ما ينطق بأن حسن بلاغته وقوة لغته لهما حظ وفير، من روعة التأثير، في السامع والقاريء، والإعجاز البياني للسابق واللاحق، فعلى مثل هذا يؤمن البشر، وبمثل هذا تهتدي الفِطر، وبه تعرف مكانة السنة بين سائر العلوم، ويتبوأ الحديث الشريف منزلة أفصح الكلام بعد القرآن الكريم، لسمو لغته، وفصاحة لفظه، و غزارة مادته، وسعة الثراء اللفظي، والبعد عن اللحن، كما أن له تأثيراً ملحوظاً في لغتنا العربية، في أصواتها وألفاظها، في تراكيبها و أساليبها، في آدابها وبيانها، في جمعها وتدوينها، وتوثيقها وحججها، وفي نحوها وصرفها، بل للسنة أثرها في كل مجالات علوم الحياة.

وبعد:

فهذا بحث بعنوان: "لحن الرواة وأثره في الحديث الشريف".

تناولت فيه ما قيل في اللحن عند علماء الحديث وما ترتب عليه من أحكام وآثار على الراوي والرواية، وهل وقع علماء الحديث في اللحن دون غيرهم من أهل العلوم الأخرى؟ وما الأسباب الدافعة لاتهام هؤلاء العلماء، الذين قد سلكوا سبيل الرسول ﷺ في كل شؤون الحياة، فكانوا أفصح من حمل علمه ﷺ، وأبلغ من بلغ رسالته، وإن مآل هذه الأسباب الزوال، ودافعها الاختلاف، وما ترتب على هذه الأسباب من موقف حجب نور البلاغة النبوية، عن عقول كثير

من أهل الأهواء، ودعاوى من ادعى أن الحديث النبوي الشريف لا يستشهد به في النحو، لما اعتراه من لحن الأعاجم وأهل الحديث، وما أثارت من شبه صدَّق بها كثير حتى تأثر بها بعض أهل الاختصاص.

وإني في هذا المقام أجل عمل كثير من النحاة وحيادهم وبحثهم عن الحق، فكان لهذا المسلك أثره الكبير في تجلية الأمر والكشف عن الحقيقة، وبهذا فاقوا أهل الاختصاص، وهذا شأن المؤمن الذي لا يمتطي إلا صهوة الحقيقة، ولا تلامس بنانه إلا أقلام الفضيلة، فكان لهم قصب السبق في الدفاع عن حديث المصطفى ﷺ.

منهج البحث :

لقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي حيث جمعت كل ما أمكن من الكتب ذات الصلة، وقد اتبعت في إعداد هذا البحث الخطوات التالية :

١ – جمع المادة العلمية المتعلقة بجميع عناصره.

٢ – جعل البحث على شكل فصول ومباحث.

٣ – توثيق النقولات من مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك.

٤ – التعليق على المسائل العلمية التي تحتاج إلى تعليق.

٥ – اختيار القول الذي غلب على الظن صوابه.

٦ – عزو الآيات وتخريج الأحاديث والآثار.

٧ – ذكر سنة الوفاة للأعلام المذكورين في صلب البحث.

٨ – استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث في خاتمة البحث.

٩ – وضع فهارس مساعدة للكشف عن محتويات البحث.

وقد قسمت البحث فصولا ومباحث، ويحوي بعض المباحث عناوين تفصيلية، فانتظمت البحث الخطة التالية:

١ – المقدمة:

٢ – البحث فصوله ومباحثه:

الفصل الأول: اللحن وأهمية تعلم النحو، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف اللحن عند أهل العلم.

المبحث الثاني: أهمية النحو لطالب العلم.

الفصل الثاني: العلماء وإصلاح اللحن، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مذاهب العلماء في إصلاح اللحن.

المبحث الثاني: كيفية إصلاح اللحن.

المبحث الثالث: قراءة اللحن.

الفصل الثالث: أحكام اللحن ومن وصف به من أهل الحديث وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اللحن المؤثر في الحديث.

المبحث الثاني: حكم رواية اللحان.

المبحث الثالث: من وصف بأنه يلحن من المحدثين.

الفصل الرابع: حقيقة لحن أهل الحديث، واستشهاد النحاة بالحديث النبوي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حقيقة لحن أهل الحديث.

المبحث الثاني: استشهاد النحاة بالحديث وشبهة اللحن فيه.

٣ – الخاتمة، والمراجع، والفهارس

الفصل الأول
اللحن وأهمية تعلم النحو

المبحث الأول
تعريف اللحن عند أهل العلم

اللحن كلمة مطروقة في اللغة، مستعملة بكثرة، ثلاثية الأصل، لامها مفتوحة، وحاؤها قد تفتح، وقد تسكن، فإذا سكنت الحاء غلب استعمال المصدر في الدلالة على الخطأ، وإذا فتحت الحاء غلب استعمالها في معنى الفطنة.

وذكر العلماء في تحديد معنى اللحن عدة أقوال، وعدوه من الأضداد، وقال بعضهم: إن هذا اللفظ من الكلام المولد رغم كثرة استعماله، وتعدد معانيه.

ويجمع اللحن على ألحان، ولحون.

قال ابن فارس ت (٣٩٥): "اللام والحاء والنون له بناءان:

يدل أحدهما على إمالة شيء عن جهته، ويدل الآخر على الفطنة والذكاء.

فأما اللحن بسكون الحاء، فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال: لحن لحناً، وهذا عندنا من الكلام المولد؛ لأن اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة"[(١)].

وقال ابن الأثير ت (٦٠٦): "إن اللحن بالسكون: الفطنة، والخطأ سواء، وعامة أهل اللغة في هذا على خلاف، قالوا: الفطنة بالفتح، والخطأ بالسكون"[(٢)].

وقال ابن منظور ت (٧١١): " اللحن من الأصوات المصوغة الموضوعة وجمعه ألحان[(٣)].

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٣٩.
(٢) النهاية في غريب الحديث ٤/٢٤١ وينظر غريب الحديث للخطابي ٢/٥٣٦، ولسان العرب ١٣/٣٨٠.
(٣) لسان العرب ١٣/٣٧٩.

وهو من الأضداد، يطلق على الخطأ وضده، قال الإمام الصغاني ت (٦٥٠): " اللحن: الخطأ، والصواب[٤].

وقال ابن الأثير: -" اللحن: اللغة، والنحو، واللحن - أيضاً - الخطأ في الإعراب، فهو من الأضداد[٥].

أما تعدد معانيه فقال ابن برى ت (٥٨٢هـ): " للحن ستة معان: الخطأ في الإعراب واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى[٦].

هذا ما ذكر ابن برى، وهناك معان أخر، ذكرها أهل العلم، ويتحصل من كلامهم أن المعاني التي يطلق عليها لفظ اللحن هي:

١ - الخطأ: قال أبو عبيد ت (٢٢٤هـ): "واللحن: ترك الصواب"[٧].

وقال ابن الشجري ت (٥٤٢): "واللحن: إزالة الإعراب عن جهته"[٨].

وقال ابن منظور: "وألحن في كلامه أي أخطأ"[٩].

وقال ابن الأثير: "اللحن: الميل عن جهة الاستقامة، يقال: لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق"[١٠].

٢ - الصواب: قال الصغاني: "اللحن الخطأ والصواب"[١١] وتقدم أن اللفظ بذلك معدود من الأضداد.

---

(٤) ثلاثة كتب في الأضداد ويليها ذيل الأضداد (٢٤٥).
(٥) النهاية في غريب الحديث ٤/٢٤١.
(٦) لسان العرب ١٣/٣٨١.
(٧) تهذيب اللغة ٥/٦٢، غريب الحديث ٢/٥٣٦، ٥٣٧، جمهرة اللغة ٢/١٩٢.
(٨) ما اتفق لفظة واختلف معناه (٢٧١).
(٩) لسان العرب ١٣/٣٧١.
(١٠) النهاية في غريب الحديث ٤/٢٤١.
(١١) تقدم.

٣ – اللغة: قال ابن الأعرابي ت (٢٣١): "فاللحن – أيضاً – اللغة، قال: وقد روي أن القرآن نزل بلحن قريش – أي لغتهم – وفيه قول عمر: تعلموا الفرائض والسنة واللحن، أي اللغة"[١٢]، وقال الكلابيون "اللحن: اللغة"[١٣].

وقال ابن قتيبة ت (٢٧٦): قال أبو ميسرة العرم: "لمسناه بلحن اليمن – أي بلغة اليمن –"[١٤].

٤ – النحو: قال ابن الأثير: "اللغة، والنحو"[١٥].

٥ – الفطنة: قال ابن منظور "اللحن بفتح الحاء: الفطنة"[١٦].

وكان ابن الإعرابي يقول: "اللحن بالسكون: الفطنة، والخطأ سواء، وعامة أهل اللغة في هذا على خلاف"[١٧].

وحكى ابن قتيبة محاورة ثم قال: "أراد القوم اللحن الذي هو الخطأ، وذهب معاوية إلى اللحن الذي هو الفطنة، الأول بسكون الحاء، والثاني بفتحها"[١٨].

٦ – فحوى الكلام ومعناه: قال الخطابي ت (٣٨٨): واللحن: فحوى الكلام ومعناه، وفيه قول الله ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾[١٩]،[٢٠].

قال ابن العربي ت (٥٤٣)[٢١]، وابن الجوزي ت (٥٩٧)[٢٢]: ولتعرفنهم في لحن القول: فحوى القول، ومعناه".

---

(١٢) غريب الحديث للخطابي ٢/٥٤٠، لسان العرب ١٣/٣٨١.
(١٣) لسان العرب ١٣/ ٣٨٠.
(١٤) لسان العرب ١٣/٣٨٠.
(١٥) النهاية في غريب الحديث ٤/٢٤١.
(١٦) لسان العرب ١٣/٥٤٠ وينظر غريب الحديث للخطابي ٢/٥٣٧، ومشارق الأنوار ١/٣٣٥.
(١٧) غريب الحديث للخطابي ٢/٥٤٠، النهاية في غريب الحديث ٤/٢٤١.
(١٨) غريب الحديث لابن قتيبة ٢/٤١٩ غريب الحديث للخطابي ٢/٥٣٦، لسان العرب ١٣/٣٨٠.
(١٩) سورة محمد، آية (٣٠).
(٢٠) غريب الحديث للخطابي ٢/٥٤٠، النهاية في غريب الحديث ٤/٢٤١، لسان العرب ١٣/٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢.
(٢١) الجامع لأحكام القران ١٦/٢٥٢.
(٢٢) زاد المسير ٧/٤١١.

قال أبو البقاء العكبري ت (٦١٦هـ): "عرفت ذلك في لحن كلامه: أي في فحواه"[٢٣].

٧ – الصوت والغناء، والطرب، قال الخطابي " اللحن: الصوت أيضاً" .

قال الفرزدق ت (١١٠هـ).

وداعٍ بلحن الكلب يدعو ودونه من الليل سجفا ظلمة وستورها[٢٤].

قال ابن منظور: "واللحن الذي هو الغناء وترجيع الصوت والتطريب ... يقال: فلان لا يعرف لحن هذا الشعر – أي لا يعرف يغنيه – ولحن في قراءته إذا طربها"[٢٥].

واللحن بهذا المعنى في القرآن كرهه العلماء، وهو محدث:

عن الأعمش قال: "قرأ رجل عند أنس بلحن من هذه الألحان فكره ذلك أنس"[٢٦].

وعن ابن عون عن محمد قال: " كانوا يرون هذه الألحان في القرآن محدثة"[٢٧].

وورد في الموسوعة العربية الميسرة: " اللحن: هيئة الصوت، مصوغة لجماعة نغم، تؤلف أو تركب تركيباً خاصاً..."[٢٨].

٨ – التورية أو التعريض: قال ابن الأثير: "يقال: لحنت لفلان إذا قلت له قولاً يفهمه ويخفى على غيره، لأنك تميله بالتورية عن الواضح المفهوم"[٢٩].

---

(٢٣) المشوف في ترتيب الاصطلاح على حروف المعجم ٢/٦٩٥.
(٢٤) غريب الحديث للخطابي ٢/٥٤٠.
(٢٥) لسان العرب ١٣/٣٨١، ٣٨٢.
(٢٦) سنن الدارمي ٢/٢٤٠ رقم ٣٥٠٥.
(٢٧) سنن الدارمي ٢/٢٤٠ رقم ٣٥٠٦.
(٢٨) صـ (١٥٥٥).
(٢٩) النهاية في غريب الحديث ٤/٢٤١.

وقال ابن منظور: " ولحن له يلحن لحناً. قال له قولاً يفهمه عنه ويخفى على غيره، لأنه يميله بالتورية[٣٠].

قال القتال الكلابي:

ولقد لحنت لكم لكي ما تفهمو ن ووحيت وحياً ليس بالمرتاب[٣١].

٩ – اللكنة: قال الخطابي عن كلام معاوية رضي الله عنه عن زياد: "وهو أن يكون إنما أرادوا باللحن اللكنة التي كان ابن زياد يرتضخها. وذكروا أنه كان يرتضخ لكنة فارس. وقال لرجل اتهمه برأي الخوارج: أهروري أنت ؟ يريد حروري. وقال في كلام له: من كاتلنا كاتلناه. يريد قاتلنا...[٣٢].

قال السخاوي ت (٩٠٢هـ): "واللحن هو: عدم الجري على قوانين النحو المستنبطة من اللسان العربي"[٣٣].

وقال الدكتور محمد ضاري: "إن اللحن لا يقتصر على الخطأ في حركات الإعراب، بل هو يشمل الخطأ في أبنية الألفاظ، ودلالتها، وأصواتها، وتراكيب كلماتها، وهو ما كان يعنيه كل من ألف في (لحن العامة)، من القدامى والمحدثين، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التي عالجوها في كتبهم، بل إنه ليشمل الإقواء في الشعر... وما كان الأئمة الأوائل ليروا من فارق بين اللحن في الإعراب واللحن في بنية الكلمة"[٣٤].

المبحث الثاني
أهمية النحو لطالب الحديث

علماء السنة علموا ما للحديث، من قداسة وأهمية، وأنه يجب على طالب الحديث أن يبادر إلى تعلم النحو وأن يثني ركبتيه عند علماء العربية قبل ثنيها

---

(٣٠) لسان العرب ١٣/ ٣٧٩.
(٣١) الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٥٢، لسان العرب ١٣/ ٣٨٢.
(٣٢) غريب الحديث للخطابي ٢/ ٥٤٠.
(٣٣) الغاية في شرح الهداية ١/ ١٨١.
(٣٤) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٤١١، ٤١٠).

عند علماء الحديث؛ لأن من القواعد المهمة في تعلم الحديث: معرفته النحو؛ لما في ذلك من حفظ لحديث رسول الله ﷺ وسلامته؛ لأدائه كما تحمله من العلماء وألا يقع في دائرة من يخاف عليهم الكذب على رسول الله ﷺ.

قال الأصمعي ت (١١٦هـ): "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ "من كذب علي..." لأنه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه فقد كذبت عليه"[٣٥].

بل شدد بعض أهل العلم في ذلك ورأى أنه يُضْرَب من أتى اللحن ويعد ناقصاً منحطاً.

فقال ابن حزم – رحمه الله – ت (٤٥٦هـ): " يلزم لمن طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة وإلا فهو ناقص منحط، لا تجوز له الفتيا في دين الله... اللحن المحكي عن الله تعالى ورسوله ﷺ: كذب، والكذب واجب أن يضرب آتيه[٣٦].

وقال العراقي – رحمه الله – ت (٨٠٦هـ):.

وليحذر اللحان والمصحِّفُ على حديثه بأن يُحَرَّفا

فيدخلا في قوله: "من كذبا.." فحقٌّ النحو على من طلبا[٣٧].

وعد حماد بن أبي سلمة – رحمه الله – ت (١٦٧هـ) من حدث عنه ثم لحن أنه قد كذب عليه فقال: "إن لحنت في حديثي فقد كذبت علي، فإني لا ألحن"[٣٨].

وبناء على ذلك شدد في طلب النحو، فقال: "مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها"[٣٩].

---

(٣٥) فتح المغيث ٢/٢٥٦، ٢٥٧.
(٣٦) إحكام الأحكام ١/٢٠٨.
(٣٧) التبصرة والتذكرة ٢/١٧٤.
(٣٨) الكفاية (١٩٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٣٠رقم ١٠٧٨، فتح المغيث ٢/٢٥٨، والتبصرة والتذكرة ٢/١٧٤.
(٣٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٧، ٢٦رقم ١٠٧٤. وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢١٨).

وقال شعبة – رحمه الله – ت (١٦٠هـ): " من طلب الحديث فلم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس وليس له رأس"[٤٠].

وكل ذلك من علماء الحديث ليسلم المروي عنه ﷺ من اللحن؛ وليكون المبلغ له قد بلغه كما سمعه منه ﷺ، وأن لا يدخل في الوعيد؛ مخافة أن يكون ذلك من الكذب عليه ﷺ؛ لأن الأحاديث جاءت عنه ﷺ – كما قال النضر بن شميل – "معربة"[٤١].

ولهذا شدد العلماء – رحمهم الله – في تعلم النحو، كيما يقيم به الراوي ما يروي عن المصطفى ﷺ، وألا يلحن في ذلك، وأن يقيم روايته على الوجه الصحيح، ونصوا على أن تعلم النحو لازم لطالب الحديث.

قال ابن مفلح ت (٧٦٣ هـ) "قال ابن الجوزي، ومن العلوم التي تلزم صاحب الحديث: معرفته الإعراب؛ لئلا يلحن، وليورد الحديث على الوجه الصحيح"[٤٢].

وقد حث عمر رضي الله عنه على تعلم العربية فقال: " تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة"[٤٣].

ولقد عقد الخطابي – رحمه الله – في كتابه غريب الحديث فصلاً بعنوان "القول فيما يجب على طالب الحديث من تعلم كلام العرب وتعريف مذاهبها ومصارف وجوهها" وقال تحته: إن بيان الشريعة لما كان مصدره لسان العرب، وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته كان من الواجب على أهل العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا عظم اجتهادهم وأن يصرفوا جل عنايتهم إلى علم اللغة والمعرفة بوجوهها والوقوف على مثلها ورسومها"[٤٤].

---

(٤٠) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٦ رقم ١٠٧٣. وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢١٨).
(٤١) الغاية في شرح الهداية ١/١٨١.
(٤٢) الآداب الشرعية ٢/١٣٧.
(٤٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٥ رقم ١٠٦٧.
(٤٤) غريب الحديث ١/٥٣..

وكتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى رضي الله عنه فقال "أما بعد فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية"[٤٥].

وقال ابن فارس ت (٣٩٥هـ): "العلم بلغة العرب واجب على كل متعلم، العلم بالقرآن والسنة والفتيا، حتى لا غناء بأحد منهم عنه؛ وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، والرسول ﷺ عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله عز وجل وما في سنة رسوله ﷺ من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب لم يجد من العلم باللغة بداً"[٤٦].

وقال العز بن عبد السلام ت (٦٦٠هـ): "الاشتغال بعلم النحو الذي يعلم به كلام رسول الله ﷺ، وذلك واجب؛ لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى إلا بمعرفة ذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"[٤٧].

ولأهمية النحو واستقامة اللسان في أدائه لحديث الرسول ﷺ حرص علماء الأمة من عهد الصحابة – رضوان الله عليهم – على تعليم أبنائهم النحو وحثهم على ذلك، بل إلى ضربهم – إذا استدعى – الأمر على ذلك، وما ذلك إلا لأهمية الأمر وضرورة تعلمه.

عن أبي إسحق الطلحي قال: "كان علي ابن أبي طالب – يضرب الحسن والحسين على اللحن"[٤٨].

وقال عمرو بن دينار ت (١٢٦هـ) "إن ابن عمر وابن عباس كانا يضربان أولادهما على اللحن"[٤٩].

وعن نافع أن ابن عمر رضي الله عنه "كان يضرب بنيه على اللحن"[٥٠].

---

(٤٥) ابن أبي شيبة ٢٤٢/٥ رقم ٢٥٦٤٢.
(٤٦) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (٦٤).
(٤٧) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٣٣٨/٢.
(٤٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٨/٢ رقم ١٠٨١.
(٤٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٩/٢ رقم ١٠٨١.
(٥٠) ابن أبي شيبة ٢٤١/٥ رقم ٢٥٦٤١، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٩/٢ رقم ١٠٨٣، إحكام الأحكام ٢٥٨/١.

وذكر ابن أبى شيبة تحت عنوان من كان يعلمهم ويضربهم على اللحن، عن سليمان بن داود، أن من أراد أن يغيظ عدوه فلا يرفع العصا عن ولده"[٥١].

وقد سمع أحد أبنائه يلحن فقال: "ما على أحدكم أن يتعلم العربية فيقيم بها أولاده، ويزين مشهده، ويقل بها حجج خصمه بمسكتات حكمه، ويملك مجلس سلطانه بظاهر بيانه، أويسر أحدكم أن يكون لسانه كلسان عبده، أو أمته، فلا يزال الدهر أسير حكمته"[٥٢].

فاللحن مؤثر على مكانة المتكلم، خافض لقيمته، سبب من أسباب أحجام المتعلم عن تعلم علمه، ولهذا كان اللحن في الكلام أقبح من الرداء المتفتق.

قال عبد الملك بن مروان ت (٨٦ هـ): "اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب، والجدري في الوجه، قيل له: لقد عجل عليك الشيب يا أمير المؤمنين، فقال: شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن"[٥٣]، وقال علي بن محمد العلوي:

ولا تَـعْـدُ إصـلاح الـلـسـان فـإنـه يـخـيَّـر عـنـده الـفـتـى ويـبـيَّـن
ويـعـجـبـنـي زي الـفـتـى وجـمـالـه فيسقط من عينيَّ ساعة يلحن[٥٤].

فالنحو يزين كلام المتكلم، ويظهر بيانه، ويوضح حجته، فلا يستغني عنه طالب العلم، والمتعلم.

قال الشعبي ت (١٠٣): "والنحو في العلم كالملح في الطعام، لا يستغنى عنه"[٥٥].

---

(٥١) ابن أبي شيبة ٢/٢٤٢ رقم ٢٥٦٤٣.
(٥٢) بهجة المجالس وأنيس المجالس ١/٦٤.
(٥٣) العقد الفريد ٢/٦٧٨، ٦٧٩، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٨ رقم ١٠٨٠، فتح المغيث ٢/ ٢٥٩.
(٥٤) بهجة المجالس وأنيس المجالس ١/٦٤.
(٥٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٨ رقم ١٠٨٠، فتح المغيث ٢/٢٥٩.

وقال الخطيب ت (٤٦٣ هـ) "إنه ينبغي للمحدث أن يتقي في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بقدر دراسته النحو ومطالعته علم العربية"[٥٦].

فعلى المحدث أن يحصل من علم النحو ما يتقي به اللحن، وهو غاية تعلم العربية لكي يسلم لسانه مما يشوبه، أما تعلم النحو بتفاصيله ودقائق أموره فإنه ليس هو المراد، بل إن العلماء قد ذموا ذلك؛ لما فيه من المشغلة عما هو أهم.

قال أبو أحمد بن فارس: "إن غاية علم النحو وعلم ما يحتاج إليه منه: أن يقرأ فلا يلحن، ويكتب فلا يلحن، فما عدا ذلك فمشغلة عن العلم وعن كل خير"[٥٧].

قال السخاوي: "وناهيك بهذا من مثله"[٥٨].

ولهذا يجب على طالب العلم أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من اللحن.

قال ابن الصلاح ت (٦٤٣ هـ): "فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما"[٥٩].

وقال النووي ت (٦٧٦ هـ): "وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف"[٦٠].

وقال السخاوي: "فيحق على طالب الحديث – كما قال ابن الصلاح –: أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به شين اللحن والتخريف ومعرتهما، وإلى ذلك أشار الناظم ابن الجزري بقوله: " فليعلم النحو، وهو ظاهر في الوجوب،... لكن لا يحب التوغل فيه، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده، بحيث يفهم ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها؛ لئلا يلتبس فاعل بمفعول، أو خبر

---

(٥٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٤.
(٥٧) فتح المغيث ٢/ ٢٦٠.
(٥٨) فتح المغيث ٢/ ٢٦٠.
(٥٩) علوم الحديث (٢١٨،٢١٧).
(٦٠) التقريب والتيسير (٧٥)، وإرشاد طلاب الحقائق (١٥٧).

بأمر، ونحو ذلك، وممن صرح بذلك: شيخنا – أي ابن حجر –. فقال: وأقل ما يكفي من يريد قراءة الحديث أن يعرف من العربية أن لا يلحن"[٦١].

وقال: "ويستأنس له بما رويناه أنهم كانوا يؤمرون، أو قال القائل: كنا نؤمر أن نتعلم القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض، ثم العربية: الحروف الثلاثة، وفسرها بالجر، والرفع، والنصب، وذلك أن التوغل فيه قد يعطل عليه إدراك هذا الفن الذي صرح أئمته بأنه لا يعلق إلا بمن قصر نفسه عليه، ولم يضم غيره إليه"[٦٢].

وأما من ذهب إلى التشديد في ذم تعلم النحو، أو الذم المطلق لمن طلب الحديث دون نحو فذلك فيه شيء من التشديد، أو أضاع ما هو مهم مما يلزم طالب الحديث.

قال السخاوي: "وأما ما ورد من الذم الشديد لمن طلب الحديث ولم يبصر العربية، كقول شعبة: وإن مثله كمثل رجل عليه برنس وليس له رأس. وقول حماد بن سلمة: إنه كمثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها. والذي نظمه جعفر السراج شيخ السلفي في قوله:.

ولا يحسن نحواً كحمار عُلِّقت برأسه مخلاة ولا له آلات

فذاك في حق من لم يتقدم له فيه عمل أصلاً"[٦٣].

ولا قول بشر الحافي ت(٢٢٧هـ): "قيل له: تعلم النحو؟ قال: أضل. قال: قل: ضرب زيد عمراً، قال بشر: يا أخي لم ضربه؟، قال: يا أبا نصر ! ما ضربه، وإنما هذا أصل وضع. فقال بشر: هذا أوله كذب، لا حاجة لي فيه"[٦٤].

ونخلص إلى حث أهل الحديث على تعلم النحو دون إيغال أو مشغلة بعكس ما لو تعلم النحوي الحديث وتوغل فيه، إذاً لكان فيه خير كثير.

---

(٦١) الغاية في شرح الهداية ١/ ١٨٤، فتح المغيث ٢/ ٢٥٩.
(٦٢) فتح المغيث ٨/ ٢٥٩.
(٦٣) فتح المغيث ٢/ ٢٦٢،٢٦١ - بتصرف يسير.
(٦٤) حلية طالب العلم (٨٣،٨٢).

الفصل الثاني
اللحن ومذاهب علماء الحديث في التعامل معه

المبحث الأول
مذاهب العلماء في إصلاح اللحن

لعلماء الحديث في التعامل مع إصلاح اللحن عدة مذاهب، تدور جميعها بين الرفض للإصلاح أو القبول به.

المذهب الأول: إصلاح اللحن مطلقاً

ذهب عدد كثير من علماء الحديث – رحمهم الله – إلى إصلاح اللحن مطلقاً، لأن إصلاحه أمر مطلوب؛ لأن الرسول ﷺ لم يكن يلحن قطعاً، ولأن القوم لم يكونوا يلحنون، وإن اللحن إذا لم يصلح فإنه قد يتبعه لحن آخر حتى يصبح الحديث أعجمياً.

قال عبد الله بن سعيد الرحبي: "سمعت بعض أصحابنا يقول: إذا كتب لحان فكتب من اللحان لحان آخر، فكتب عن اللحان لحان آخر، صار الحديث بالفارسية"(٦٥).

وجهة هذا المذهب:

أن الضرورة داعية إلى إصلاح اللحن، ومنشأ الضرورة من تحريم نسبة اللحن إلى النبي المعصوم ﷺ، وأصحابه الكرام، فنحن نقطع بأنه ﷺ لا يصدر منه اللحن ؛ لكونه ﷺ أفصح العرب، واللحن لا يوافق قواعد العربية، ولا شك أن نسبة ما لا يوافق قواعد العربية لمتكلم يترتب عليه اتهامه باللحن والعجمة، لا سيَّما وأن الراوي يتوقع من السامع تصديقه فيما يروي.

---

(٦٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٤.

وقد ذهب إلى بيان هذا المذهب ووجهته كثير من العلماء، وممن حكي عنه هذا المذهب:

١ – الشعبي: فقد سئل الشعبي عن إصلاح اللحن. فقال: "لا بأس بإقامة اللحن في الحديث"[٦٦].

عن جابر عن الشعبي قال: "قلت له: أسمع اللحن في الحديث.. !!؟. قال: أقمه[٦٧].

وعنه قال: " قلت – أي للشعبي – فإني أسمع الحديث ليس بإعراب فأعربه؟ قال: نعم[٦٨].

وعنه قال: "سألت عامراً – يعني الشعبي – وأبا جعفر – يعني محمد بن علي – والقاسم – يعني بن محمد – وعطاء – يعني عطاء بن رباح – عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن، أأحدث به كما سمعته أم أعربه ؟ فقالوا: لا بل أعربه"[٦٩].

٢ – النضر بن شميل ت (٢٠٤هـ) قال: "جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معربة"[٧٠].

وقال: " كان عوف بن أبي جميلة رجلاً لحاناً، قد كسوت لكم حديثه كسوة حسنة[٧١].

٣ – الأوزاعي ت (١٥٧هـ) قال: "أعربوا الحديث؛ فإن القوم كانوا عرباً"[٧٢].

---

(٦٦) جامع بيان العلم وفضله ١/٣٣٩ رقم ٤٥٣.
(٦٧) ابن أبي شيبة ٩/٥٧رقم ٦٥١١، جامع بيان العلم وفضله ١/٣٤٩ رقم ٤٧٤، والإلماع (٨٠).
(٦٨) الكفاية (١٩٥).
(٦٩) ابن أبي شيبة ٥/٣١٧ رقم ٢٦٤١٥، جامع بيان العلم وفضله ١/٣٤٠ رقم ٤٥٦.
(٧٠) علوم الحديث لابن الصلاح (٢١٧).
(٧١) الكفاية (١٩٦).
(٧٢) تاريخ أبي زرعة ١/٢٦٥، جامع بيان العلم وفضلة ١/٣٣٩ رقم ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٧، الكفاية (١٩٥) سير أعلام النبلاء ٧/١١٥.

وقال بشر بن بكر التنيسي ت(٢٠٥هـ): " يا أبا عمرو، الرجل يسمع الحديث عن النبي ﷺ فيه لحن أيقيمه على العربية ؟ قال: نعم. إن رسول الله ﷺ لا يتكلم إلا بعربي[٧٣].

وعن الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي يقول: " كانوا يعربون، إنما اللحن من حملة الحديث، فأعربوا الحديث[٧٤].

٤ – عبد الله بن المبارك ت (١٨١ هـ) قال علي بن الحسن: قلت لابن المبارك: "يكون في الحديث لحن أأقومه؟ قال: نعم،لأن القوم لم يكونوا يلحنون، اللحن منا"[٧٥].

وفي رواية: "قال: قلت لعبد الله – يعني ابن المبارك –: الرجل يسمع الحديث فيه اللحن أيقيمه ؟. قال: نعم؛ كان القوم لا يلحنون"[٧٦].

٥ – الأعمش سليمان بن مهران ت (١٤٨ هـ) – قال: "إن النبي ﷺ لم يلحن فقوموه"[٧٧].

وعن عيسى بن يونس. قال: "قال رجل للأعمش: إن كان ابن سيرين ليسمع الحديث فيه لحن فيحدث به على لحنه. فقال الأعمش: إن كان ابن سيرين يلحن فإن النبي ﷺ لا يلحن. يقول: قَوِّمْه"[٧٨].

٦ – علي ابن المديني ت (٢٣٤ هـ): قال: "كان وكيع يلحن، ولو حدثت عنه بألفاظه لكانت عجباً، كان يقول حدثنا الشعبي، عن عيشة"[٧٩].

---

(٧٣) سير أعلام النبلاء ٧/١١٥.
(٧٤) الكفاية (١٩٥) الإلماع (٨٠٩)، علوم الحديث لأبن الصلاح (٢١٧)، فتح المغيث ٢/ ٢٦٦.
(٧٥) تاريخ أبي زرعة ١/٢٦٥، بيان العلم وفضلة ١/٣٥٠ رقم ٤٧٦، فتح المغيث ٢/ ٢٦٦.
(٧٦) الكفاية (١٩٦).
(٧٧) فتح المغيث ٢/٢٦٦.
(٧٨) الكفاية (١٩٤، ١٩٥).
(٧٩) تذكرة الحفاظ ١/٣٠٨، ميزان الاعتدال ٤/٣٣٦، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (٤١١،٤١٢).

٧ – يحيى بن معين (٢٣٣ هـ) قيل له: ما تقول في الرجل يُقَوِّم حديثه – يعني ينزع اللحن – ؟ قال: لا بأس به[٨٠].

٨ – الحسن بن محمد الزعفراني ت (٢٦٠ هـ). عن أحمد بن إسحاق بهلول. قال: "سألت الحسن بن محمد الزعفراني عن الرجل يسمع الحديث ملحوناً أيُعْرِبُه ؟ قال: نعم"[٨١].

٩ – أحمد بن صالح ت (٢٤٨ هـ) عن أبي داود سليمان بن الأشعث. "قال: كان أحمد بن صالح يقوم كل لحن في الحديث"[٨٢].

١٠– عطاء بن أبي رباح (١١٤هـ).

١١– محمد بن علي بن الحسين ت (١١٥هـ).

١٢– القاسم بن محمد ت (١٠٦هـ).

قال العراقي ت (٨٠٦هـ) "وقد ذكر ابن أبي خيثمة في كتاب الإعراب له أنه سئل الشعبي، والقاسم بن محمد، وعطاء، ومحمد بن علي بن الحسن. الرجل يحدث بالحديث فيلحن، أأحدث كما سمعت أو أعربه، فقالوا: لا بل أعربه"[٨٣].

١٣ – يقول أبو بكر الحداد الفقيه : "قرأت على أبي عبيد بن علي الحسين بن حرب المعروف بابن حربويه جزءاً من حديث يوسف بن موسى. فلما قرأت: قلت: قرأت كما قرأت عليك ؟ قال: نعم، إلا الإعراب فإنك تعرب، ما كان يوسف يعرب"[٨٤].

١٤ – قال الرامهرمزي ت (٣٦٠هـ): "أما تغيير اللحن فوجوبه ظاهر، لأن من اللحن ما يزيل المعنى ويغيره"[٨٥].

---

(٨٠) تاريخ يحيى بن معين رقم (٤١٩٥)، الكفاية (١٩٧)، فتح المغيث ٢/٢٦٦.
(٨١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب الجامع ٢/٢٣ رقم ١٠٦٣، الكفاية (١٩٧).
(٨٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب الجامع ٢/٢٣ رقم ١٠٦٢، الكفاية (١٩٧)، فتح المغيث ٢/٢٦٦.
(٨٣) التبصرة والتذكرة ٢/١٧٦.
(٨٤) فتح المغيث ٢/٢٦١.
(٨٥) المحدث الفاصل (٥٢٧).

١٥ – وقال الخطيب البغدادي: "والذي نذهب إليه: رواية الحديث على الصواب وترك اللحن فيه، وإن كان قد سمع ملحوناً، لأن ما يحيل الأحكام ويُصَيِّر الحرام حلالاً والحلال حراماً، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله، والذي ذهبنا إليه قول المحصلين والعلماء من المحدثين"(٨٦).

١٦ – وقال ابن الصلاح: والقول به – أي بالرواية على الصواب مع الإصلاح – لازم على مذهب الأكثرين(٨٧).

١٧ – وقال السخاوي: "لا بأس بإصلاح في الحديث"(٨٨).

وقال: "ذهب إليه – إقامة اللحن – همام، وابن المبارك، وابن عيينة، والنضر بن شميل، وأبو عبيد، وعفان، وابن المديني، وابن راهويه، والحسن بن علي الحلواني، والحسن بن محمد الزعفراني، وغيرهم"(٨٩).

فتبين – مما سبق – أن هذا المذهب هو اختيار جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين، بل قال الخطيب البغدادي: "وهذا إجماع منهم أن إصلاح اللحن جائز"(٩٠).

المذهب الثاني: عدم الإصلاح، بل يروى كما هو.

حرص جمع من العلماء – رحمهم الله – على رواية الحديث كما تحمله دون تغيير، أو تبديل، ولو كان في ذلك لحن، أو تغيير معنى.

وجهة هذا المذهب:

من المتبادر حرص القائلين بهذا المذهب على أداء الرواية كما تحملها الراوي، دون أن يتدخل فيها بالإصلاح، بناء على وجهة نظر يراها، وفي هذا أخذ بظاهر الحديث "فأداها كما سمعها".

---

(٨٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٣، فتح المغيث ٢/٢٦٦.
(٨٧) علوم (٢١٨، ٢١٩)، فتح المغيث ٢/٢٦٦.
(٨٨) فتح المغيث ٢/٢٦٦.
(٨٩) فتح المغيث ٢/٢٦٧.
(٩٠) الكفاية (١٩٨).

وممن حكي عنه هذا المذهب:

١ – نافع مولى ابن عمر ت (٦٩هـ) – عن إسماعيل عن أبيه. قال: "كنا نريد نافعاً على إقامة اللحن في الحديث فيأبى"[٩١] وفي رواية الخطيب: "فيأبى ويقول: إلا الذي سمعته"[٩٢].

٢ – محمد بن سيرين ت (١١٠هـ): عن ابن عون. عن ابن سيرين "أنه كان يلحن في الحديث"[٩٣].

٣ – أبان أبو معمر: عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة الأزدي قال: "إني لأسمع في الحديث لحناً فألحن اتباعاً كما سمعت"[٩٤].

وفي رواية عمارة بن عمير: "أن أبان أبا معمر كان يلحن في الحديث اقتداءً بما سمع"[٩٥].

٤ – يزيد بن إبراهيم التستري ت (١٦٣هـ) عن عمر بن شبة. قال عفان: "كان يزيد بن إبراهيم التستري إذا حدث عن الحسن لم يلحن، وإذا حدث عن محمد لحن"[٩٦].

٥ – زياد بن خيثمة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "خيرت بين الشفاعة أو يدخل نصف أمتي الجنة فاخترت الشفاعة؛ لأنها

---

(٩١) التمييز لمسلم (١٧٥)رقم١٤، ابن أبي شيبة٩/٥٦رقم٦٥٠٩، جامع بيان العلم وفضله١/٣٥١رقم ٤٧٧، والكفاية (١٨٧).
(٩٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٢رقم ١٠٥٥.
(٩٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٢رقم ١٠٥٦.
(٩٤) ابن أبي شيبة ٩/٥٦، الدارمي ١/٧٩ رقم ٣٢٥، المحدث الفاصل (٥٤٠)، الكفاية (١٨٦)، الإلماع (٨٠) جامع بيان العلم وفضله ١/٣٥٢ رقم ٤٧٨، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢١ رقم ١٠٥٣.
(٩٥) ابن أبي شيبة ٩/٥٦ رقم ٦٥٠٧، الكفاية (١٨٦)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٢رقم١٠٥٤.
(٩٦) الكفاية (١٨٦)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٢رقم ١٠٥٨.

أعم وأكفى، أترونها للمتقين ؟! لا لكنها للمتلوثين الخطاؤون " قال زياد: أما إنها لحن، ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا "[٩٧].

٦ – بندار ت (٣٥٣هـ) قال سهل بن موسى: سمعت بندار يقول: "من أعرب لم ينبل "[٩٨].

٧ – مالك بن أنس ت (١٧٩هـ).

"روى الإمام مالك بعض الأحاديث التي فيها لحن، ويرى بعض تلاميذه أن ذلك ليس لقلة علمه بالعربية، ولكن لأنه كان يروي الحديث كما سمعه وإن كان ملحوناً "[٩٩].

وذلك على الاستحباب عند مالك – رحمه الله –.

قال القاضي عياض: "وحمل أئمتنا هذا من مالك على الاستحباب، كما قال: ولا يخالفه أحد في هذا أن الأولى والمستحب المجيء بنفس اللفظ ما استطيع "[١٠٠].

المذهب الثالث: تغيير اللحن إذا فحش وإلا فلا

ذهب بعض العلماء الأخيار إلى اختيار تغيير اللحن إذا فحش، أما إذا كان لا أثر له على المعنى ولا يخرجه من معناه فإنه يبقى على ما هو عليه.

وجهة هذا المذهب:

راعى أصحاب هذا المذهب الحرص على تحصيل المصلحة التي قصد إلى تحصيلها أصحاب المذهب الثاني، وهي الحفاظ على الرواية بنصها ما أمكن،

---

(٩٧) أحمد ٢/ ٧٥ '' والحديث إسناده ضعيف؛ لإبهام راويه عن ابن عمر، ولجهالة علي بن النعمان بن فرد، وقد اختلف فيه على زياد بن خيثمة '' انظر مسند الإمام المحقق ٩/ ٣٢٧،٣٢٨.

(٩٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٢رقم ١٠٥٩.

(٩٩) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤١٢، مناقب سيدنا مالك (٤٦)، أصول الإمام مالك '' أدلته النقلية '' ٢/ ٧٠١.

(١٠٠) الإلماع (١٧٩).

كما راعوا دفع المفسدة التي قصد إلى دفعها أصحاب المذهب الأول، حين يكون المقام مقام ضرورة، وحددوا موضع الضرورة بحالة تغيير المعنى تغييراً فاحشاً.

وممن ذهب إلى هذا المذهب:

١ – الإمام أحمد – رحمه الله – ت (٢٤١هـ)، فهذا مذهبه، وهو مراده بإبقاء اللحن وتصحيحه عندما سئل عن ذلك، فعن عبد الله بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران أنه قال: "سألت أحمد بن حنبل عن اللحن في الحديث قال: لا بأس به"[(١٠١)] ومراده – رحمه الله – إذا لم يفحش، فقد ثبت عنه أنه سئل عن اللحن في الحديث – يعني لم يغير المعنى –؟ "فقال: لا بأس"[(١٠٢)].

وورد عن عبد الله بن أحمد ت (٢٩٠هـ) قال: "كان إذا مر بأبي لحن فاحش غيره، وإذا كان لحناً سهلاً تركه، وقال: كذا قال الشيخ"[(١٠٣)].

وعنه. قال: "ما زال القلم في يد أبي حتى مات. ويقول: إذا لم يتصرف الشيء في معنى فلا بأس أن يصلح"[(١٠٤)].

وسئل أحمد بن حنبل: "يجيء الحديث فيه اللحن، وشيء فاحش، فترى أن يغير؟ أو يحدث به كما سمع؟ قال: يغيره – شديداً –[(١٠٥)] إن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يلحنون، إنما يجيء اللحن ممن دونهم، يغير – شديد –"[(١٠٦)].

---

(١٠١) الكفاية (١٨٧).
(١٠٢) فتح المغيث ٢/٢٦٧.
(١٠٣) الكفاية (١٨٧)، فتح المغيث ٢/٢٦٧.
(١٠٤) الكفاية (١٨٨)، فتح المغيث ٢/٢٦٧.
(١٠٥) ورد بالمعجمة " شديداً " ويظهر لي أنه تصحيف، وإنما هو بالمهملة " سديداً " لأن ذلك أقرب إلى فهم المعنى.
(١٠٦) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هاني النيسابوري ٢/٢٣٤،٢٣٥، تحرير علوم الحديث ١/٢٩٢.

وقال أبو داوود – صاحب السنن – للإمام أحمد: "وحدث في كتابي حجاج، عن جريج، عن أبي الزبير يجوز أن أصلحه ابن جريج ؟ فقال: أرجو أن يكون هذا لا بأس به"[١٠٧].

وعن أبي الحسن المنادي قال: "كان جدي لا يرى بإصلاح الغلط الذي لا يشك في غلطه بأساً"[١٠٨].

٢ – وأيد الخطيب البغدادي هذا المذهب أيما تأييد، وذلك بقوله: "إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه ويزيلون الخطاب عن موضوعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه به ظاهراً، وجهة الصواب، بخلاف ما إذا كان الحديث معروفاً، ولفظ العرب به ظاهراً معلوماً، ألا ترى إن المحدث لو قال: لا يؤم المسافر المقيم. فنصب المسافر ورفع المقيم كان قد أحال المعنى؟ فلا يلزم اتباع لفظه"[١٠٩].

المذهب الرابع: عدم تغيير اللحن إذا كان له وجه في العربية ولو ضعيفاً وإلا فلا.

إذا كان اللحن الواقع في الحديث له وجه في العربية وفي غير لغة قريش فإنه لا يغير، لأن الرسول ﷺ كان يكلم الناس بلسانهم، وهو ﷺ لا يلحن.

وجهة هذا المذهب:

راعى أصحاب هذا المذهب دفع المفسدة وجلب المصلحة، كما راعاها أصحاب المذهب الثالث، لكنهم قصروا موضوع الضرورة على اللحن الذي لا وجه له في العربية.

وهو اختيار بعض العلماء، منهم:

---

(١٠٧) فتح المغيث ٢/ ٢٧٠.
(١٠٨) فتح المغيث ٢/ ٢٧٠.
(١٠٩) الكفاية (١٨٨).

١ – أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي ت (٣٠٣هـ). فقد سئل – رحمه الله – عن اللحن في الحديث ؟ فقال: "إذا كان في غير لغة قريش فلا يغير لأن النبي ﷺ كان يكلم الناس بلسانهم، وإن كان ما لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن"(١١٠).

٢ – ابن حزم. فقد قال: "وأما اللحن في الحديث فإن كان شيئاً له وجه في لغة بعض العرب فليروه كما سمعه، ولا يبدله، ولا يرده إلى أفصح منه،ولا إلى غيره، وإن كان شيئاً لا وجه له في لغة العرب البتة فحرام على كل مسلم أن يحدث باللحن عن النبي ﷺ، فإن فعل فهو كاذب، مستحق للنار في الآخرة، لأنّا قد أيقنا أنه ﷺ لم يلحن قط، كتيقننا أن السماء محيطة بالأرض، وأن الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب، فمن نقل عن النبي ﷺ اللحن فقد نقل عنه الكذب بيقين، وفرض عليه أن يصلحه ويَبْشُره من كتابه، ويكتبه معرباً، ولا يحدث به إلا معرباً. ولا يلتفت إلى ما و جد في كتابه من لحن، ولا إلى ما حدث شيوخه ملحوناً"(١١١).

٢ – قال بدر الدين الزركشي ت (٧٩٤هـ): "والثالث – أي من مذاهب إصلاح اللحن – إن كان له وجه سائغ في لغة العرب – وإن كان في غير لغة قريش – لم يغيره، ولا غَيْرُه. حكاه القاضي عياض في الإلماع عن النسائي، وجزم به في الإحكام"(١١٢).

٣ – ويرى ابن الصلاح – رحمه الله – أنه لا يحب الإصلاح حتى يتيقن أن ذلك ليس في لغات العرب، لكثرتها وتشعبها، فقال: "إن كثيراً ما ترى – ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ ربما غيروه – صواباً ذا وَجْهٍ صحيح، وإن خفي واستغرب فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها. هذا أبو الوليد الواقشي مع تقدمه في اللغة وافتنانه وثقوب فهمه

---

(١١٠) الإلماع (٧٩) البحر المحيط للزركشي ٢٨٦/٦ تحرير علوم الحديث ٢٩٣/١.
(١١١) إحكام الإحكام ٢٠٨/١.
(١١٢) البحر المحيط ٢٨٦/٦.
(١١٣) فتح المغيث ٢٦٨/١.

وحدة ذهنه كان يبادر إلى الإصلاح، ثم تبين الصواب فيما كان في الرواية "[١١٣].

٤ – قال السخاوي "وكذا يشبه أن يكون محل الخلاف فيما لم يكن مجمعاً على الخطأ فيه، إما بالاستقراء التام للسان العرب، أو بوضوح الأمر فيه "[١١٤].

علماً أن اللغة بحر متلاطم الأمواج، لا ساحل له، لا يحيط به إلا معصوم، ولهذا فالاجتهاد من العالم وغيره في التحقق قبل إطلاق الحكم على ما ظاهره اللحن أولى وألزم. فقد يطلق حكم على كلمة أنها ليست عربية كما حدث للنووي – رحمه الله – على جلالة قدره وعلو كعبه في العلم فعندما تكلم عن النوع الثاني "المعلل". فقال: "ويسمونه المعلول، وهو لحن "[١١٥].

وقال: وقولهم: "العلة والمعلول مرذول عند أهل النحو واللغة "[١١٦].

عبارة النووي مرذول أجمل تعبيراً من قوله: لحن؛ لأن اللحن ساقط غير معتبر البتة، بخلاف المرذول، وعند النظر في كلام أهل اللغة تجد أنهم استعملوا كلمة معلول – بمعنى مريض – ممن يحتج بكلاهم في اللغة، مع العلم والإمامة في الدين الإمام الشافعي – رحمه الله – ت (٢٠٤هـ) حيث قال في كتاب الرهن من كتابه الأم: " ومن يجوز ارتهانه ثلاثة أصناف صحيح، وآخر معلول، وآخر فاسد... إلى أن قال: فهذا الرهن الصحيح لا علة فيه، وأما المعلول...[١١٧] وقد استخدم بعض المتقدمين كلمة معلول كالترمذي في سننه[١١٨] في عدة مواضع.

المذهب الخامس: عدم الرواية مطلقاً لما فيه لحن

ذهب بعض العلماء – رحمهم الله – إلى عدم إصلاح اللحن، وعدم رواية ما فيه لحن مطلقاً.

---

(١١٤) التقريب و التيسير لمعرفة سنن البشير النذير (٤٣)، تدريب الراوي ١/ ٢١٠.
(١١٥) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (٤٣)، تدريب الراوي ١/ ٢١٠.
(١١٦) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١١٠).
(١١٧) الأم ٣/ ١٨٤.
(١١٨) سنن الترمذي ١/ ١٦٣ رقم ٩٧ ٣/ ٤١٩ رقم ١١١٩.

وجهة هذا المذهب:

أصحاب هذا المذهب يرون أن اللحن لم يصدر – قطعاً – من النبي المعصوم، فنسبته إليه نوع من الكذب غير المتعمد، والكذب لا تحل روايته، سواء أتعمد الكذاب أم أخطأ.

قال ابن دقيق العيد ت (٧٠٢هـ): "سمعت أبا محمد بن عبد السلام – أحد سلاطين العلماء – كان يرى في هذه المسألة – أي إصلاح اللحن – ما لم أره لأحد، أن هذا اللفظ المختل لا يروى على الصواب، ولا على الخطأ. أما على الصواب فلأنة لم يسمع من الشيخ كذلك، وأما على الخطأ فرسول الله ﷺ لم يقله"[(١١٩)].

المذهب السادس: إبقاء الخطأ في الرواية والتصحيح في الحاشية

فتكون الرواية في الأصل بنصها، مقرونة بالتصحيح في الحاشية.

وجهة هذا المذهب:

جمع أصحاب هذا المذهب بين أدلة الموجبين للتصحيح، والمانعين منه، فأعملوا ظاهر حديث "فأداها كما سمعها" بإبقاء الرواية ملحونة في صلب الكتاب، وأعملوا الضرورة الداعية لوجوب التصحيح، لكن جعلوا التصحيح بالحاشية".

وهذا ما ذهب إليه أهل التحقيق من أهل العلم، وهو الجانب التطبيقي لمن قال بإصلاح اللحن، والجانب العملي ومن ثم يمكن اعتباره اختياراً لجمهور العلماء.

وقد صرح باختيار هذه الطريق عدد من العلماء – إن صح أن يطلق عليها مذهباً – وهو إبقاء الرواية على حالها كما سمعها الراوي ولا يغيرها، مع التنبيه في طرة الكتاب وحواشيه على اللحن وقراءته على الصواب. فمن هؤلاء:

---

(١١٩) الاقتراح (٢٩٤/٢٩٥)، التبصرة والتذكرة ١٧٦،١٧٧/٢، معجم مصطلحات الحديث (٣٢٨) فتح المغيث ٢٦٥/٢.

- علي المديني، وابن راهويه، والقاضي عياض، وابن الصلاح، وغيرهم.
- وقال القاضي عياض: "الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم... وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم، وطرق الأشياخ أسلم من التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه، ويذكر وجه الصواب، إما من جهة العربية ثم يقول: وقع عند شيخنا، أو في رواياتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى؛ لئلا يقول على النبي ﷺ ما لم يقل"(١٢٠).
- وقال الحسين بن فارس ت (٣٩٩هـ): "هذا أحسن ما سمعت في هذا الباب"(١٢١).

المبحث الثاني
كيفية إصلاح اللحن

إن الواقف على الأصول والكتب الحديثية التي دونت مرويات المحدثين يلاحظ الدقة المتناهية، والحيطة التامة، والأمانة والنزاهة العلمية التي رافقت هؤلاء المحدثين، منذ سماع الحديث إلى أدائه، دون خلل أو تقصير يؤدي إلى ما يتحملونه ويؤدونه، ومن يمعن النظر في أحوال علماء الحديث وطلبهم للعلم ورحلاتهم في طلبهم وصبرهم على شظف العيش وتقلبات الأحوال وآلام الحياة ليعلم الجهد الكبير الذي بذلوه لحفظ هذه السنة من كل تحريف أو تصحيف أو لحن أو تغيير، ولهذا وصل إلينا الوحي كاملاً محفوظاً في الصدور والسطور سالماً من كل تبديل.

وكذلك يطمئن الناظر في هذه الجهود الجبارة – من خلال دراسته وأحوالهم – تمام الاطمئنان إلى سلامة المعين الثاني للشريعة الإسلامية من التغيير.

---

(١٢٠) الإلماع (٨٠).
(١٢١) التبصرة والتذكرة ٢/١٧٨.

ومن هذه الجهود: وضع قواعد وقوانين بها تضبط الروايات، ويعالج بها الطرق التي تؤدي إلى خلل، ومن ذلك: إصلاح اللحن في الحديث، فقد قرر عدد من علماء الحديث أن يصلح اللحن في الحديث، وأن يكون ذلك على الحاشية، مع إبقاء اللحن في أصل الكتاب، وأن ينبه إلى ذلك عند القراءة.

قال القاضي عياض ت(٥٤٤هـ): "فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان إما في إعرابه أو بيانه أو فيه اختلال من تصحيف أو تغيير أو نقص كلمة من الجملة أدخلت بمعنى..... فهذا الذي جرت عادة أهل التقييد أن يمدوا عليه خطاً أوله قبل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها؛ لئلا يظن ضرباً، ويسمونه: (ضبة) ويسمونه (تمريضاً)، وكأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها، وحذفت حاؤها ليفرق بينها وبين ما صح لفظا ومعنى"[(١٢٢)].

وقال ابن جماعة ذ(٧٣٣هـ): "وينبغي أن يكتب على ما صححه في الكتاب، وهو في محل شك عند مطالعته، أو تطرق احتمال (ح) صغيرة، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف، وفي النسخ وهو خطأ كذا صغيرة، ويكتب في الحاشية: صوابه كذا إن كان بتحقيقه، وإلا فيعلم عليه ضبة وهي صورة رأس صاد (صـ) تكتب فوق الكتابة غير متصلة بها، فإذا تحققه بعد ذلك وكان المكتوب صواباً زاد تلك الصاد حاء فتصير "صح"، وإلا كتب الصواب في الحاشية"[(١٢٣)].

قال السخاوي: "وتضبيبه – أي اللفظ الذي جاءت به الرواية – من العارف منهم بالعلامة، المنبه على خلله في الجملة، ويذكر – مع ذلك – ما ظهر أنه الصواب جانباً– أي بجانب اللفظ المختل في جانب الكتاب –"[(١٢٤)].

وهو ما قرره ابن الصلاح بأن يبقى الخطأ في الأصل وأن يكتب الصواب في الحاشية. فقال: "وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله والصواب تركه

---

(١٢٢) الإلماع (٧٢).
(١٢٣) تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم (١٨٢).
(١٢٤) فتح المغيث ٢/٢٦٩، ونحوه في التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/١٧٨.

وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأتقى للمفسدة"[١٢٥].

وحاصل كلام المحدثين أنه يشرع للمحدث إذا وقع في أصله لفظ صح راويةً وفسد معنى أن يكتب (صـ) إشارة إلى التمريض؛ تحقيقاً للمنهج العلمي النزيه، ومن هذا المنهج للمحدثين استفاد المشتغلون في هذا العصر بالتحقيق العلمي والتعليق على المخطوطات العربية الذين ذهبوا إلى أن النص العلمي الوارد في الأصل أو عند صاحب الكتاب لا ينبغي التصرف في متنه، وإنما يثبت كما هو، ويعلق عليه في الحاشية "الهامش" وبعد التصحيح وعند القراءة للنسخة المصححة، فعلى القارىء "المستملي" أن يقرأ الصواب، ويشير إلى الخطأ "اللحن" أو يقرأ اللحن ثم يتبع ذلك بقراءة التصحيح؛ لأن اللحن واقع في الأصل.

قال ابن الصلاح و العراقي وغيرهما: "إن شاء قرأه أولاً على الصواب، ثم قال: وقع عند شيخنا، أو في روايتنا، أو من طريق فلان كذا و كذا، وهذا أولى من الأول؛ كيلا يتقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل، وأصلح ما يعتمد عليه في الإصلاح: أن يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد في أحاديث آخر، فإن ذاكره أمن من أن يكون متقولاً على رسول الله ﷺ ما لم يقل"[١٢٦].

قال العراقي:

وإن أتى في الأصل لحنٌ أو خطا ... فقيل يُرْوى كيف غلطا

ومذهبُ المحصلين يُصْلَح ... ويقرأ الصواب وهو الأرجح

وفي المعنى لا يختلف المعنى به ... وصوبوا الإبقاء مع تضبيبه

ويذكر الصواب جانباً كذا ... عن أكثر الشيوخ نقلاً أخذا

والبدء بالصواب أولى وأسد ... وأصلح الإصلاح ممن ورد[١٢٧]

---

(١٢٥) علوم الحديث (٢١٩).

(١٢٦) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٢٠،٢٢١)، والتبصرة والتذكرة ٢/١٧٨.

(١٢٧) التبصرة والتذكرة ٢/١٧٥،١٧٦.

المبحث الثالث
قراءة اللحن

القراءة لها أثر على المقروء، فقد تلبسه حلة سندسية، وقد تذهب برونقه وبيانه، فعندما يكون القاريء بليغاً فصيحاً لا يلحن في قراءته فإن السامع يفهم ما يقال، ويكون القارئ بلغ كما يراد، أما إذا كان لحانا أو في قراءته بعض لكنة فإنه يذهب بجمال العلم وحلاوة العبارة ومعرفة معاني ما يقرأ، فيلبس صحيحه بسقيمه، ولهذا فإن علماء الحديث اشترطوا في القاريء أن يكون جيداً، وهذا حال أئمة الحديث – رحمهم الله –.

عن عبيد الله بن عمر. قال: "ما أخذنا من ابن شهاب إلا قراءة، وكان مالك ابن أنس يقرأ لنا، وكان جيد القراءة"(١٢٨).

وعن ابن حنبل قال: "كان الشافعي– رحمه الله – من أفصح الناس. قلت: كان له سن. قال: لم يكن بالكبير". قال أحمد: "قال الشافعي: قرأت على مالك وكان يعجبه قراءتي. قال أحمد: لأنه كان فصيحاً"(١٢٩).

وقال الشاعر:

ألا يا راوي الأخبار أعلنن فقد أخفيت ما تروي بمرة

تُعمِّي ما تقول بلا بيان كزنبور يصوِّتُ وسْطَ جَرَّة(١٣٠)

كما ينبغي أن يكون القاريء – المستملي – ممن قد أنس بالحديث، واشتغل به، لأنه إذا لم يكن على علم بكثير من مصطلحات المحدثين، ولديه ثقافة حديثية اشتغل بها زمنا فإنه لا يؤمن عليه الغلط والخطأ.

قال الشافعي – رحمه الله –: "قرأت الموطأ على مالك، ولم يكن يقرأ على مالك إلا من قد فهم العلم وجالس أهله، وكنت قد سمعت من ابن عيينة"(١٣١).

---

(١٢٨) آداب الإملاء والاستملاء (٩٤).
(١٢٩) المصدر السابق (٩٤).
(١٣٠) المصدر السابق (٩٤).
(١٣١) المصدر السابق (٩٤).

قال السمعاني ت (٥٦٢هـ): "وينبغي أن يتخير للاستملاء أفصح الحاضرين لساناً، وأوضحهم بياناً، وأحسنهم عبارة، وأجودهم أداء"[(١٣٢)].

"وقد استحب العلماء في المستملي أن يكون ذكياً متيقظاً، من أهل التحصيل جهوري الصوت، حسن البيان، فصيح اللسان، يتبع ألفاظ المحدث"[(١٣٣)].

لأنه إن لم يكن كما ذكر فإنه يأتي بالطوام، ويمسخ الحديث مسخاً.

عن محمد بن أحمد بن البراء. قال: "كان بواسط وراق ينظر في الأدب والشعر، ولا يعرف شيئا من الحديث، وكان لعمرو بن عوف الواسطي بواسط مستمل يلحن كثيراً. فقال: أخروه. وتقدم إلى الوراق الذي ينظر في الأدب أن يقرأ عليه فبدأ. فقال: حدثكم هَشِيم. فقال: هُشَيم، ويحك. فقال: عن حَصِين. فقال: عن حُصَين، ويلك. ثم قال عمران بن عون: ردونا إلى الوراق الأول، فإنه إن كان يلحن فليس يمسخ"[(١٣٤)].

ينبغي أن يختار من هو أعلم بضبط الأسماء، وأعرف بمصطلحات الحديث، وأبعد عن اللحن.

قال السخاوي: "ونحو هذا الصنيع رَجَّح شيخنا من عرف شكل الأسماء والمتون دون العربية على من عرف العربية فقط"[(١٣٥)].

وعليه فقد حذر العلماء من رواية الحديث بقراءة لحَّان، أو مُصَحِّف لما في ذلك من أثر على ما يرويه.

قال ابن الصلاح "ينبغي للمحدث ألا يروى حديثة بقراءة لحان"[(١٣٦)].

وقال الصنعاني ت (١١٨٢هـ): "وليحذر الشيخ أن يروي حديثه بقراءة لحَّان، أو مُصَحِّف"[(١٣٧)].

---

(١٣٢) المصدر السابق (٩٤).
(١٣٣) منهج المحدثين في كتابة الحديث (٥٧).
(١٣٤) آداب الإملاء والاستملاء (٩٥)، فتح المغيث ٢/٢٦٢، الغاية في شرح الهداية ١/١٨٨.
(١٣٥) فتح المغيث ٢/٢٦٢.
(١٣٦) علوم الحديث (٢١٧).
(١٣٧) توضيح الأفكار ٢/ ٣٩٣.

وقد يعذر اللحَّان في لحنه إن كان فيه لثغة، لكن هذا اللثغة لا تفحش فتصل إلى عدم فهم ما يُقرأ، أو تزيل اللفظ عن معناه.

قال ابن قدامة ت (٦٢٠هـ): "فأما إن كان لثغ لثغة لا تتفاحش جاز أذانه فقد روي أن بلالاً كان يقول: "أشهد" يجعل الشين سيناً، وإن سلم من ذلك كان أكمل وأحسن"(١٣٨).

وهنا سؤال يفرض نفسه، هل اللحان يأثم في لحنه في الحديث ؟.

إنه ينظر في حال اللحان، فإنه لا يخلو من أمرين:

الأمر الأول: إن كان لديه القدرة على تلافي هذا الخلل فإنه يخشى عليه من الإثم. قال ابن قيم الجوزية ت (٧٥١هـ): "الجهل نوعان:

نوع يعذر به صاحبه، وذلك كمن تبلغه الرسالة، أو بلغته الرسالة لكنه لم يتمكن من تحصيل العلم.

والنوع الآخر لا يعذر صاحبه، وذلك كمن قدر على التعلم وتمكن من العلم لكنه ترك ذلك تكاسلاً وتهاوناً"(١٣٩).

وقال الأصمعي: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ: "من كذب عليَّ" لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فقد كذبت عنه"(١٤٠).

وعن سالم بن قتيبة قال: "كنت عند ابن هبيرة الأكبر فجرى الحديث فلما جرى ذكر العربية: قال والله ما استوى رجلان – دينهما واحد، وحسبهما واحد ومروءتهما واحدة – أحدهما يلحن والآخر لا يلحن"(١٤١).

الأمر الثاني: ألا تكون لديه القدرة – لسبب من الأسباب – فإنه يعذر. قال

---

(١٣٨) المغني ٢/٩٠،٩١.
(١٣٩) طريق الهجرتين (٤١٢، ٤١٣).
(١٤٠) فتح المغيث ٢/٢٥٧، ٢٥٨.
(١٤١) الجامع لأخلاق الروي وآداب السامع ٢/٢٥ رقم ١٠٦٩.

القرافي ت (٦٨٤): "إن الجهل الذي يشق على المكلف الاحتراز منه يعفى عنه، فمن شق عليه تعلم العربية، وصعب عليه إدراكها لغلبة العجمة عليه، أو لبلادته أو لكبر سنِّه، أو غير ذلك، رخص له في اللحن كما سمعت"[(١٤٢)]. وقال ابن تيمية ت (٧٢٨هـ): "فمن استقرأ ما جاء به الكتاب والسنة تبين له أن التكليف مشروط بالقدرة على العلم والتعلم، فمن كان عاجزاً عن أحدهما سقط ما يعجز، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها"[(١٤٣)].

(١٤٢) تنقيح الفصول (٥٠).
(١٤٣) مجموع الفتاوى ٢١/ ٦٣٤.

الفصل الثالث
أحكام اللحن ومن وصف به من أهل الحديث

المبحث الأول
اللحن المؤثر في الحديث

اللحن إما أن يكون لحناً يغير المعنى أو لا يغير، فإن كان يغير المعنى – وهو اللحن الفاحش – فإنه يلزم تغييره؛ لما يترتب عليه من تغير في المراد من حديث الرسول ﷺ، فقد يجعل الحلال حراماً، والعكس، ولذلك فإنه يلزم تغييره وهو مذهب علماء الحديث، وأما إن كان غير مؤثر فإن بعض العلماء ذهب إلى تركه، علماً أن اللحن في المتن أشد أثراً منه في السند؛ لأن المتن هو غاية السند، أما السند فهو وسيلة للمتن، ثم إن لحنَ المتن لحنٌ يتعلق بالألفاظ ومباني الكلمات، أما لحن السند فإنه لحنٌ متعلق بالرجال وصيغ التحديث، وهذا الوقوع فيه أقل وأيسر، وإن كان ضبط الأسماء وعدم اللحن فيها فمهم جداً لما يترتب عليه من تمييز الرواة والحكم الصحيح على سند الحديث.

قال الخطيب البغدادي: "إن من اللحن: ما يحيل الأحكام، ويصيّر الحرام حلالاً، والحلال حراماً، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذا سبيله، والذي ذهبنا إليه قول المحصلين من العلماء من المحدثين"(١٤٤).

وهو مذهب الإمام أحمد – رحمه الله – قال عبد الله بن أحمد: "مازال القلم في يد أبي حتى مات، يقول: إذا لم يتصرف الشيء في معنى فلا بأس أن يصلح"(١٤٥).

واللحن الذي لا يتصرف ويغير: هو اللحن المؤثر، ويعد أشد أنواع اللحن.

وقال السخاوي: "أشد اللحن ما غير المعنى"(١٤٦).

---

(١٤٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٣.
(١٤٥) الكفاية (١٨٨) وفتح المغيث ٢/ ٢٦٧.
(١٤٦) الغاية في شرح الهداية ١/ ١٨٢.

وقال الخطيب: "إذا كان اللحن يحيل المعنى فلابد من تغييره[١٤٧].

وعن ابن المديني الأصبهاني قال: " كان عندنا حيان بن بشر على الحُكْم. فحدث يوماً وهو يملي على الناس أن عرفجة بن أسعد جدع أنفه يوم الكُلاب فقال المستملي: يوم الكِلاب. فقام رجل إليه. فقال: هذا يوم الكُلاب ـ بصياح وانتهار ـ ولم يصبر حتى يرد القاضي عليه، فأمر به إلى الحبس فصاح الرجل: واغوثاه بالله، يذهب أنف عرفجة يوم الكُلاب وأحبس أنا اليوم! فأمر برده[١٤٨].

ينبغي أن يجتنب اللحن، وبخاصة المؤثر في الحديث، لما يترتب على ذلك من خلل وعطب للمعنى، ونحن نعلم أن ذلك شرع تنتهجه الأمة يجب علينا حمايته من التحريف والتبديل، وأن يحمل كما سمع، دون أدنى تغيير، وهذا الأمر قد أشغل علماء الحديث، واسترعى انتباهم، فاحتاطوا له الحيطة التامة.

المبحث الثاني
رواية اللحن

لقبول الرواية وردها عند علماء الحديث معايير. يحب أن تعلم وأن يقتفى أثرها وذلك صيانة للأمانة التي تحملوها؛ ولذا قال الإمام أحمد: " ليس بتقي من لا يدري ما يتقي[١٤٩]ونحن نعلم أن التقوى أمر مهم في عدالة الراوي، فإذا سقطت عدالته سقط ما يروي، وبخاصة إذا كان اللحن مؤثراً يحيل المعنى عن معناه، أما إذا كان لا يؤثر فقد تحمل الأمة روايتهم، قال السخاوي: " وبالجملة فقد قال السِّلفي وقد كان في الرواة على هذا الوضع ـ أي يلحن ـ قوم محتج بروايتهم في الصحاح، ولا يجوز تخطئتهم وتخطئة من أخذ عنهم.وقال أيضاً في ترجمة بعض أئمتهم: إنه كان قاريء الحديث ببغداد والمستملي بها على الشيوخ، وهو نفسه ثقة، كثير السماع، ولم يكن له أنس بالعربية، وكان يلحن لحن أصحاب الحديث[١٥٠].

---

(١٤٧) الكفاية (١٨٨).
(١٤٨) الجامع الراوي وآداب السامع ٢/٦٧.
(١٤٩) الجامع الراوي وآداب السامع ٢/٢٤.
(١٥٠) الغاية في شرح الهداية ١/١٨٦.

وقال النسائي: "إنه لا يعاب اللحن على المحدثين"[١٥١].

والمراد هنا – والله أعلم – الذي لا يحيل المعنى، والواقع في الأسماء والألفاظ المشتبهة التي لها وجه، أما ما يتعلق بتغير المعنى وبخاصة المتن فإنه يحرم رواية المتن الذي يجعل الحرام حلالاً والعكس.

قال الخطيب: "وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب، بخلافه إذا كان الحديث معروفاً، ولفظ العرب به ظاهراً معلوماً، ألا ترى أن المحدث لو قال: لا يؤم المسافر المقيم. ونصب المسافر ورفع المقيم كان قد أحال المعنى فلا يلزم إتباع لفظه"[١٥٢].

وقد سيق من مذهب العز بن عبد السلام أنه لا يجوز رواية الحديث الملحون، وأنه لا يصحح. وقد حذر العلماء من رواية اللحان وقرنوه بالمُصَحِّف وقد حذر العلماء من رواية المُصَحِّف.

قال سليمان بن موسى: "لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين"[١٥٣].

وقال العراقي: "وليحذر اللحان والمصحِّف على حديثه بأن يحرفا"[١٥٤].

وبذلك فإن اللحن المؤثر يؤثر على درجة الراوي ومكانته الحديثية، ويقدم عليه غيره، ويكون ذلك طعناً في ضبطه؛ لأنه لم ينق ما يرويه من اللحن، وذلك إذا استشرى في رواية الراوي.

المبحث الثالث
من وصف أنه يلحن من المحدثين

اللحن عند المحدثين يعد من النادر، وإن كان لا يسلم منه أهل علم، فأهل اللغة والنحو – وهم فرسان هذا الميدان – قد لحن جمع ليس بالقليل منهم،

---

(١٥١) فتح المغيث ٢/ ٢٦٠، الغاية في شرح الهداية ١/١٨٦.
(١٥٢) الكفاية (١٨٨).
(١٥٣) الجرح وتعديل ٢/٣١.
(١٥٤) فتح المغيث ٢/٢٥٧.

وعند أهل الحديث يغلب عليه في جانب اللغة دون النحو، لأن أهل الحديث يتعاملون مع اللغة بالسماع، وقد يخالف ذلك القياس فيكون لحناً عند أهل اللغة، وهذا السماع في الأصل له وجه في اللغة وإن خالف القياس، وقد ذكر أن من يلحن من أهل الحديث لا يخلو أمره من أمور: إما أن يكون في أول الطلب ثم تعلم النحو، وخلص لسانه من اللحن، أو أن يكون صاحب استعجال في كلامه، مما يجعل السامع يتوقع لحنه، وإما أن يكون رمي باللحن وليس لحاناً، أو أن يكون وقع منه اللحن لكنه في عصر الاحتجاج، ولا يتعدى لحنه قوله لذاته دون ما يرويه، وذلك قد يقع من الموالي على ندرة في ذلك، وسيظهر ذلك من خلال ذكر من اتهم باللحن، وهؤلاء شأنهم كشأن غيرهم، إلا أن السماع عندهم أصل الصحة.

قال محمد ابن المتني ت (٢٢٨هـ): "سألت أبا الوليد عن الرجل في كتابة المعجم غير معجم، أو يجد المعجم بغير تعجيمة نحو التاء ثاء والباء ياء وعنده في ذلك التصحيف، والناس يقولون الصواب. قال: يرجع إلى قول الناس، فإن الأصل الصحة"[(١٥٥)].

وهذه قاعدة قد اعتمد عليها أهل الحديث.

وقد وصف عدد من المحدثين باللحن، منهم:

١ – إسماعيل بن أبي خالد البجلي مولاهم الكوفي ت (١٤٦هـ).

قال الذهبي: الحافظ الإمام الكبير. وقال الشعبي: "ابن أبي خالد يشرب العلم شرباً..." وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: "حجة، إذا لم يكن إسماعيل حجة فمن يكون حجة ؟!... قال الذهبي: أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به"[(١٥٦)] وقد ذكر يحي القطان أنه يلحن فـقال: كان إسماعيل ابن أبي خالد إذا حدث عن قيس يقول: حدثني قيس ابن أبو حازم. قلت ليحيى ـ أي العباس بن محمد ـ كان إسماعيل من العرب ؟ قال: كان مولى بجيلة. قال

(١٥٥) جامع بيان العلم وفضله ١/ ٣٤٥،٣٤٦ رقم ٤٦٧.
(١٥٦) سير أعلام البلاء ٦/١٧٦.

الخطيب: لا أعلم أحداً حدث عن ابن أبي خالد عن قيس إلا قال ابن أبي حازم وهذا إجماع منهم أن إصلاح اللحن جائز"[١٥٧].

وعن هشيم. قال: كان إسماعيل بن أبي خالد. وقد – لقي أصحاب رسول الله ﷺ – فاحش اللحن، كان يقول: حدثني فلان عن أبوه"[١٥٨].

قلت: قد يكون هذا اللحن منه في أول طلبه وتحديثه؛ لأنه مولى، ثم فقه بعد ذلك اللغة؛ لأنه كان يعيش في وسط أهل اللغة في الكوفة وفي عصر الاستشهاد، ولهذا عبر عنه الذهبي بقوله: "أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به، الأمر الآخر أنه لا يوجد حديث في الدواوين المدونة مروي عنه فيه لحن كما ذكر الخطيب".

٢ – الأوزاعي. عبد الرحمن بن عمرو بن محمد ت (١٥١هـ).

قال أبو مسهر ت (٢١٨هـ): "كان الأوزاعي يلحن"[١٥٩].

وقال الوليد ابن مسلم "كان الأوزاعي يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصلحها"[١٦٠].

قال أبو بكر: "كان الأوزاعي يسبقه لسانه إلى اللحن"[١٦١].

قلت: الأوزاعي – رحمه الله – إمام يقتدى به كما ذكر الذهبي.[١٦٢] وقال ابن عيينة: "كان الأوزاعي إماماً"[١٦٣] فإن حصل منه شيء من ذلك فهو كالكسائي في أنه يسبقه لسانه فيلحن، وقد كان – رحمه الله – مشهوراً بالفصاحة، فإنه كانت ترد كتبه على المنصور فيعجب بها، فقد روى منصور ابن أبي مزاحم ت (٢٣٥هـ): "عن أبي عبيد كاتب المنصور قال: كانت ترد عند المنصور كتب

---

(١٥٧) الكفاية (١٩٨).
(١٥٨) الكفاية (١٩٧).
(١٥٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٢ رقم ١٠٥٨.
(١٦٠) الكفاية (٢٥٥).
(١٦١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٢رقم١٠٥٧.
(١٦٢) سير أعلام النبلاء ٧/١١٢.
(١٦٣) الجرح والتعديل ٥/٢٦٦.

الأوزاعي فيتعجب منها، ويعجز كتابه عنها، فكانت تنسخ في دفاتر وتوضع بين يدي المنصور، فيكثر النظر فيها، استحساناً لألفاظها"[١٦٤].

قال أبو زرعة: "كان الأوزاعي فصيحاً ورسائله تؤثر"[١٦٥].

وقال النووي: "وأقوال السلف مصرحة ببراعته في الفصاحة"[١٦٦].

هذا هو الأوزاعي مضرب من مضارب الفصاحة، أما قول أبي مسهر: فهو منقطع فهو لم يدرك الأوزاعي، فقد كانت وفاة أبي مسهر سنة(٢١٨هـ) والأوزاعي سنة(١٥١هـ) وبين وفاتهما ما يقارب السبعين سنة، وكان عمر أبي مسهر عند وفاته (٧٨) سنة، فقد أدرك ما يقارب العشر سنوات من عصر الأوزاعي. وقد عده ابن قتيبة مع من ذكر من فصحاء المحدثين كما سيأتي.

أما قول الوليد بن مسلم: فإنه لا مانع أن يعطي كتابه من يصلح ما فيه من لحن، وهذا متعلق باللحن في اللغة لا اللحن في النحو، فقد كان يسأل العلماء أهل اللغة عن الكلمات التي لا يعرفونها وهي من لهجات العرب.

٣ – ثابت بن أسلم البناني ت (١٢٧هـ). قال الذهبي: "الإمام، القدوة، شيخ الإسلام"[١٦٧].

وقد ذكر أنه كان في أول طلبه وقع في اللحن، فتعلم بعد ذلك العربية. قال السخاوي: "روينا في العلم للموهبي عن محمد بن زياد. قال: سأل ثابت البناني الحسن البصري. فقال: يا أبا سعيد، ما تقول في رَعُف ؟ فقال: وما رَعُف ؟ أتعجز أن تقول رَعَف. فاستحيى ثابت وطلب العربية، حتى قيل له من انهماكه فيها: ثابت العربي"[١٦٨].

قلت: وقد شارك ثابت في هذا اللحن سيبويه[١٦٩].

---

(١٦٤) سير أعلام النبلاء ٧/١١٥، البداية والنهاية ١٠/١١٦.
(١٦٥) تهذيب التهذيب ٢/٩٦.
(١٦٦) تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٩٩.
(١٦٧) سير أعلام النبلاء ٥/٢٢٠.
(١٦٨) فتح المغيث ٢/٢٥٨.
(١٦٩) فتح المغيث ٢/٢٥٨.

٤ – عوف بن أبي جميلة أبو سهل الأعرابي ت (١٤٦هـ).

قال الذهبي: "ولم يكن أعرابياً، ولكن شهر به، وكان فارسياً[١٧٠] قال النسائي: " ثقة، ثبت[١٧١] وقال أحمد: "ثقة، صالح الحديث[١٧٢] قال إسحاق بن إبراهيم ت (٢٣٨هـ) سمعت النضر بن شميل يقول: "كان عوف بن أبي جميلة لحاناً، وقد كسوت لكم حديثه كسوة حسنة[١٧٣]، فالنضر قد أصلح ما وقع فيه عوف ابن أبي جميلة من لحن فيما يرويه، فلم يعد له أثر في حديثه لأن النضر بن شميل من علماء اللغة والحديث.

٥ – النعمان بن ثابت أبو حنيفة ت (١٥٠هـ). قال الذهبي: "إمام، فقيه الملة، عالم العراق"[١٧٤].

قال أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه ت (٣٢٨هـ): "كان أبو حنيفة لحاناً، على أنه كان في الفتيا ولُطْف النظر واحد زمانه، – سأله رجل يوماً، فقال له: ما تقول في رجل تناول صخرة فضرب بها رأس رجل فضربه، أتقيده به ؟. قال: لا ولو ضر به بأبا قبيس"[١٧٥].

سمع أبو عمر أبا حنيفة يتكلم في الفقه ويلحن، فأعجبه كلامه واستقبح لحنه، فقال: "إنه لخطاب لو ساعده صواب، ثم قال لأبي حنيفة: إنك لأحوج إلى إصلاح لسانك من جميع الناس"[١٧٦].

وهذا خلاف ما وصفه أعلم الناس به، قال أبو يوسف ت (١٨٢هـ): "كان أبو حنيفة ربعة، من أحسن الناس صورة وأبلغهم نطقاً، وأعذبهم نغمة، وأبينهم عما في نفسه"[١٧٧].

---

(١٧٠) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٢٠.
(١٧١) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٨.
(١٧٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٨.
(١٧٣) الكفاية (١٩٦).
(١٧٤) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠.
(١٧٥) العقد الفريد ٢/ ٤٨٢.
(١٧٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٦رقم١٠٧٢.
(١٧٧) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٩.

وقال محمد بن يوسف الصالحي ت (٩٤٢هـ) عن أبي حنيفة: "وأما علم الأدب والنحو فيبلغ فيه الغاية، ولا التفات لما قاله بعض أعدائه، فقد ذكر الملك المعظم عيسى بن أيوب في الرد عليه في المسائل الفقهية – التي بنى أبو حنيفة رضي الله عنه أقواله فيها على علم العربية – ما إن وقفت عليه رأيت العجب العجاب من تمكنه في هذا العلم وحسن استنباطه"[١٧٨].

وقال الكوثري ت (١٣٧١هـ): "وأما الكلمة التي تروى عن أبي حنيفة فبدون سند متصل، على أن وجهها في العربية ظاهر جداً. على فرض ثبوتها عنه"[١٧٩].

وقال: "وأما قوة أبي حنيفة في العربية فمما يدل عليها نشأته في مهد العلوم العربية وتفريعاتها الدقيقة على القواعد العربية، حتى ألف أبو علي الفارسي، والسيرافي، وابن جني كتباً في شرح أرائه الدقيقة في الإيمان"[١٨٠].

قال عفان: "سمع قوماً يقولون. نسخنا... فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها. فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث، وما رضينا من أحد إلا ما لآمه، إلا شَريكاً، فإنه أبي علينا، وما رأينا بالكوفة لحاناً مجوزاً"[١٨١].

٦ – هشيم بن يسير ابن أبي حازم ت (١٨٣هـ): قال الذهبي: "الإمام، شيخ الإسلام. محدث بغداد، وحافظها، أبو معاوية السلمي"[١٨٢]. قال حماد بن زيد: "ما رأيت في المحدثين أنبل من هشيم"[١٨٣] وقد ذكره السخاوي مع من وصف باللحن[١٨٤].

---

(١٧٨) عقود الجمان في مناقب الإمام أبي النعمان (١٦٥).
(١٧٩) فقه أهل العراق وحديثهم (٥٢).
(١٨٠) فقه أهل العراق وحديثهم (٥٢).
(١٨١) فقه أهل العراق وحديثهم (٥٢).
(١٨٢) سير أعلام النبلاء ٨/٢٨٨.
(١٨٣) سير أعلام النبلاء ٨/ ٨٩٠.
(١٨٤) فتح المغيث ٢/ ٢٦٠، الغاية في شرح الهداية ١/ ١٨٥.

قلت: هشيم إمام، كان ينتقد من يلحن ويعد محدث بغداد في عصره، فكلام السخاوي – هنا – فيه نظر، تقدم كلامه على إسماعيل بن أبي خالد.

٧ – عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي ت (١٨٧هـ). قال الذهبي "الإمام العالم، المحدث"[١٨٥] عن عياش بن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، عن أبيه: أنه جاءه الدراوردي، عبد العزيز بن محمد يعرض عليه الحديث، فجعل يقرأ ويلحن لحناً منكراً، فقال له المغيرة: ويحك يادراوردي، كنت بإقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أحرى"[١٨٦].

وقال محقق جامع بيان العلم وفضله: "وعياش وأبوه لم أهتد إلى ترجمتهما"[١٨٧].

قلت: أما المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي. فقد وجدته في الجرح والتعديل[١٨٨]، والثقات لابن حبان[١٨٩]. وقال أبو زرعة: لا باس به[١٩٠]، أما ابنه فلم أجده. فالأثر فيه من لم يُعرف.

٨ – وكيع بن مليح بن عدي (١٩٧هـ): قال الذهبي: "أحد الأعلام، كان من بحور العلم، وأئمة الحفظ"[١٩١] قال أحمد: " ما رأيت أحداً أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع"[١٩٢].

ذكر بعض الأئمة أنه كان يلحن، قال علي بن المديني: "كان وكيع يلحن، ولو حدثت عنه بألفاظه لكانت عجباً، كان يقول: حدثنا مسعر عن عيشة"[١٩٣].

---

(١٨٥) سير أعلام النبلاء ٨/٣٦٧، ٣٦٨.
(١٨٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٦ رقم ١٠٧٠، جامع بيان العلم وفضلة ١/٣٥٣ رقم ٤٧٩.
(١٨٧) جامع بيان العلم وفضله ١/٣٥٣.
(١٨٨) الجرح والتعديل ٨/ ٢٢٥.
(١٨٩) الثقات ٧/٤٦٣.
(١٩٠) الجرح والتعديل ٨/ ٢٢٥.
(١٩١) سير أعلام النبلاء ٩/١٤١، ١٤٢.
(١٩٢) سير أعلام النبلاء ٩/١٤٤.
(١٩٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٨، سير أعلام النبلاء ٩/١٥٤، الكفاية (١٩٧)، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال (٤١١).

قال وكيع: أتيت الأعمش أسمع منه الحديث، وكنت ربما لحنت، فقال لي: يا أبا سفيان، تركت ما هو أولى بك من الحديث، فقلت: يا أبا محمد، وأي شيء أولى من الحديث ؟ فقال: النحو، فأملى عليَّ الأعمش النحو، ثم أملى علي الحديث "[١٩٤].

كان لحن وكيع – رحمه الله – في أول طلبه، وكان ربما لحن، ثم تعلم النحو حتى فقهه، ولم يبق من لحنه إلا السرعة في الكلام، فقد كان من أوعيه العلم. قال عبد الرزاق ت (٢١١هـ): "رأيت الثوري، وابن عيينة، ومعمر، ومالكاً، ورأيت، ورأيت، فما رأت عيناي قط مثل وكيع"[١٩٥]، إذاً فهو عالم نحو، وهو ما ذكره العلماء.

قال محمد بن عبد الله عمار ت (٢٤٢هـ): "كان وكيع سريع اللسان، كان يقول في كل حديث: حدثنا، لا يبين الحاء إلا دثنا "[١٩٦].

يقول أبو بكر الأثرم ت (٢٧٣هـ) "سمعت أبا عبد الله ـ أحمد بن حنبل ـ يُسأل، أكان وكيع إذا أدغم يخاف عليه التدليس ؟ فقال: لا، وكان ربما يدغم، كان يستعجل، وكان يقول: ثنا سفيان في الحديث، ثم أسمعه يقول فيه بعد حدثنا. قال: أبو عبد الله وكان إذا التقى العينان، أو الحاءان أدغم أحدهما "[١٩٧].

وبذلك يكون اللحن منتفياً عن وكيع، لتعلمه النحو، حتى استقام لسانه، إلا أنه كان يدغم في كلامه إذا التقت العينان، أو الحاءان، مما يوهم السامع أنه يلحن، أو يدلس، وهو ليس كذلك.

٩ – سلمان بن داود الجارود. أبو داود الطيالسي ت (٢٠٤هـ).

قال بندار ت (٣٥٣هـ): "ما بكيت على أحد ما بكيت على أبي داود. قيل له كيف ؟ قال: لما كان من حفظه ومعرفته وحسن مذاكرته "[١٩٨].

---

(١٩٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٦ رقم ١٠٧١.
(١٩٥) شرح علل الترمذي ٢٠٢/١.
(١٩٦) الكفاية (٦٩).
(١٩٧) الكفاية (٦٩).
(١٩٨) سير أعلام النبلاء ٣٨٣/٩.

ولم أجد من وصفة باللحن إلا ذكر السخاوي له ضمن من وصف من الأئمة باللحن كأبي داود الطيالسي[١٩٩]. وإنما ذُكر أنه كان يخطيء. فقال أبو حاتم: "كثير الخطأ"[٢٠٠] وفي هذا القول نظر، لأنه جعل أبا داود أحفظ من أبي أحمد الزبيري[٢٠١]، وأبو أحمد ثقة ثبت[٢٠٢] عند الأئمة. فلعله قال تلك المقالة قبل أن يسبر عدد مروياته، فلما تبين له كثرة حديثه، عرف أن هذا القدر من الخطأ لا يمثل نسبة معتبرة تقدح فيه.

وأما قول إبراهيم الجوهري: إنه أخطأ في ألف حديث[٢٠٣] فهذا مبالغ فيه. قال الذهبي: "قاله إبراهيم على سبيل المبالغة، ولو أخطأ في سبع هذا لضعفوه"[٢٠٤].

"وعلى كل، فإنه لم يؤثر أنه أخطأ إلا في سبعين حديثاً، كان سببه اعتماده على الحفظ"[٢٠٥] وكان يصحح ذلك. قال يونس بن حبيب ت (٢٧٦هـ): "قدم علينا أبو داود، وأملى علينا من حفظه مائة ألف حديث، أخطأ في سبعين موضعاً، فلما رجع إلى البصرة كتب بأني أخطأت في سبعين موضعاً فأصلحوه"[٢٠٦].

قال الخطيب: "كان حافظاً، مكثراً، ثقةً، ثبتاً"[٢٠٧].

وقد أثر كذلك عنه ما رواه أبو بكر بن خلاد ت (٢٤٠هـ): "قال أملى علينا أبو داود الطيالسي في حديث "إليه يصعد الكلمُ الطيب، والعمل الصالح

---

(١٩٩) الغاية في شرح الهداية ١/١٨٥، فتح المغيث ٢/٢٦٠.
(٢٠٠) الجرح والتعديل ٤/١١٣.
(٢٠١) الجرح والتعديل ٤/١١٣.
(٢٠٢) تقريب التهذيب (٤٨٧) رقم ٦٠١٧.
(٢٠٣) تهذيب التهذيب ٤/١٨٦.
(٢٠٤) سير أعلام النبلاء ٩/٣٨٤.
(٢٠٥) تاريخ بغداد ٩/٢٦.
(٢٠٦) ميزان الاعتدال ٢/٢٠٤، تهذيب التهذيب ٤/١٨٦.
(٢٠٧) تاريخ بغداد ٩/٢٦.

يرفعه"[٢٠٨] بكسر العين. فقال له عمار المستملي: "يا أبا داود إنما هو يرفعه. فقال: هذا الوقف عليه"[٢٠٩].

أورده الخطيب تحت عنوان "اللحن في القرآن – أيضاً – غير مأمون على من لم يكن حافظاً له، ولا عالماً بالعربية"[٢١٠]. فأخذ من ذلك أنه يلحن، ولا يمنع أن يكون ذلك الاتهام بسبب الأجواء التي كانت تخيم على العلاقة بين أهل الحديث، والنحويين، وبخاصة أهل البصرة.

١٠- إبراهيم بن عثمان العبسي أبو شيبة ت (١٦٩هـ).
قال ابن حجر: "متروك"[٢١١].

قال أبو بكر: "كان أبو أسامة موصوفاً باللحن. وكذلك أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي"[٢١٢].

قال أبو الموفق: "كنت عند أبي شيبة وعنده رقية، وكان يلحن لحناً شديداً، فقال رقية: لو كان لحنك من الذنوب، كان من العظائم"[٢١٣].

قال الهيثم بن عدي: "كنت عند أبي شيبة القاضي، فقال: يا أبا إسحاق المستورد أخو بني فهر. فقال: له رقية بن مصقلة. لو كان لحنك من الذنوب كان من الكبائر"[٢١٤].

قلت: إبراهيم بن عثمان متروك عند أهل الحديث، ولا يلتفت إليه، ولا إلى لحنه.

١١- أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي ت (٢٠١هـ)، قال الذهبي: "الكوفي، الثبت مولى بني هاشم"[٢١٥] قال أحمد: " كن أعلم الناس بأمور الناس وأخبار أهل الكوفة"[٢١٦].

---

(٢٠٨) سورة فاطر آية (١٠).
(٢٠٩) الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ٢/ ٣٠ رقم ١٠٨٨.
(٢١٠) الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ٢/ ٣٠ رقم ١٠٨٨.
(٢١١) تقريب التهذيب (٩٢) رقم ٢١٥.
(٢١٢) الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ٢/ ٢٩.
(٢١٣) الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ٢/ ٢٩ رقم ١٠٨٥.
(٢١٤) الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ٢/ ٢٩ رقم ١٠٨٦.
(٢١٥) سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٧٧.
(٢١٦) تهذيب التهذيب ٣/ ٣.

وعن مسعدة قال: "كنا عند أبي أسامة، فقال: نا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يضرب بنيه على اللحن. قال: فقلت: يا أبا أسامة، إن أخذنا بهذا الحديث لم تزايل الدرة استك. قال أبو بكر: كان أبو أسامة موصوفاً باللحن"[٢١٧].

قلت: قد يكون اللحن المراد اللكنة، لا الخطأ في الإعراب. فقد قال عنه الذهبي: "وكان من أئمة العلم"[٢١٨] وقال أحمد: "كن ابو أسامة ضابطاً، صحيح الكتاب كيساً"[٢١٩]. فإذا كان من أئمة العلم وضابطاً صحيح الكتاب، فمن باب أولى أن يكون ضابطاً لما يرويه من اللحن، أما ما رُوي فإن ظاهره يخل بالأدب، فكيف من تلميذ مع شيخه، وعالم من العلماء، وهذا يجعل هذا القصة في القلب منها شيء، الأمر الآخر أن مسعدة لم أجد أحداً ممن سمي بهذا الاسم إلا هالكاً، أو كذاباً أو منكر الحديث، أو متروك[٢٢٠]وهذا ما يؤكد بطلان هذا الخبر، الذي بنا عليه الخطيب حكمه. والله اعلم.

ومن خلال هذه الأسطر التي ذكرنا عمن اتهم باللحن، فإنا نخلص إلى أن كل هؤلاء الذين اتهموا باللحن كلهم من أهل العراق، سوى الأوزاعي وليس بينهم حجازي، ثم إن أكثرهم في الصدر الأول، وفي وقت الاستشهاد، وكذلك فإن ورود اللحن عند أكثرهم لا يثبت، فإنه إذا كان يلحن وقت الطلب، فقد صحح ذلك، أو لسرعة لسان، وكل ذلك يبين وهن هذه الاتهامات. والله أعلم.

---

(٢١٧) الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ٢/٢٩ رقم ١٠٨٤.
(٢١٨) سير أعلام النبلاء ٩/٢٧٧.
(٢١٩) سير أعلام النبلاء ٩/٢٧٨ تهذيب التهذيب ٣/٣.
(٢٢٠) ميزان الاعتدال ٤/٨٩،٩٩.

الفصل الرابع
حقيقة لحن أهل الحديث واستشهاد النحاة بالحديث

المبحث الأول
حقيقة لحن أهل الحديث

اللحن من الأمور التي اتخذ المحدثون تجاهها الحيطة التامة؛ لئلا يقع في الحديث، وقد آتت هذه الحيطة أكلها، فقد كانوا يخافون من اللحن كما يخافون من الذنب، يقول بكر أبو زيد: " كان الناس قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبونه، أو يقرؤونه، اجتنابكم بعض الذنوب[٢٢١]، ولذلك كان بستان أهل الحديث ثماره يانعة، وأوراقه وارفة. وظله مديد، وعلمه سديد، كل ذلك بتوفيق من الله، ثم خوف الراوي أن يقع في اللحن، فيكون أحد الكاذبين. وهذا أوجد عندهم توقي اللحن، والحذر منه، وتعلم ما يقي منه، من نحو وعربية، وجعلوها واجباً على طالب الحديث، حتى كان أصحاب الحديث لهم قصب السبق في كثير من ميادين العلم، كل ذلك سخروه في خدمة السنة، فنقل لنا هذا الحديث جهابذة العلماء، وكان الحديث مداره على العالمين بعلوم اللغة، الفاهمين لها ولأحوالها، مع ما اتصفوا به، من ذكاء، وفطنة، وجلد، وورع، وزهد، وتقى، في جميع أحوالهم، وتضلع الحديث، ومعرفة قواعده.

قال ابن المديني: "إن مدار الإسناد على ستة: الزهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، ويحي بن كثير، وأبي اسحاق، والأعمش.... ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف، ممن صنف، إلى مالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، وابن جريج، وسفيان بن عيينة، وسعيد ابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وأبي عوانة، وشعبة، ومعمر بن راشد، وسفيان الثوري والأوزاعي وهشيم... ثم انتهى علم هؤلاء الستة وعلم الاثني عشر إلى ستة نفر: إلى يحي بن سعيد القطان، ويحي

---

(٢٢١) التعالم وأثره على الفكر والكتاب (٦٦).

بن زكريا بن أبي زائدة، و وكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك،وعبد الرحمن بن مهدي، ويحي بن آدم"[٢٢٢].

قال الذهبي بعد قول ابن المديني، يحي بن آدم، نسي ابن المبارك، ووكيع، وابن وهب، وهم من بحور العلم[٢٢٣]. – رحم الله الذهبي – لم ينسهم بل ذكرهم كما ظهر مما سلف.

وقال الرامهرمزي: "قال ابن المديني: ثم صار حديث هؤلاء إلى يحيى بن معين"[٢٢٤].

قال الذهبي بعد ذكر هذه الرواية: "نعم، وإلى أحمد بن حنبل، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعلي، يعني بن المديني. وغيره"[٢٢٥].

فهؤلاء هم علماء الحديث لم يؤثر عن أحد منهم أنه كان يلحن، لأن تعلم النحو عندهم أولى من تعلم الحديث لمن يلحن، ولهذا قل اللحن في وسط أهل الحديث، وإن كان لا يخلو منه حتى أهل اللغة والنحو.

قال ابن حزم ت (٤٥٦هـ): "كان شعبة، وحماد، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضل، والحسن البصري. لا يلحنون البتة"[٢٢٦].

أما ما ذهب إليه بعض من يصف أهل الحديث باللحن، وتبعهم في ذلك الرامهرمزي، وصاحب كتاب توجيه النظر، فإن الواقع لا يخدم ما ذهبوا إليه، لأن من اتهم باللحن – وقد سبق ذلك – كانوا من أهل العراق، وقد بينا في موضعه زيف كثير من ذلك، هو اختلاف المنهج كما سيأتي في المبحث القادم،

---

(٢٢٢) العلل (٣٦ – ٤٠)، ينظر كذلك المجروحين ١/٥٥، الكامل ١/١٦٦، المعروفة التاريخ ١/٦٢١، المحدث الفاصل (٦١٦ . ٦١٩).
(٢٢٣) سير أعلام النبلاء ١١/٧٨.
(٢٢٤) الحدث الفاصل (٦١٨). الكامل ١/١٣٢، تهذيب التهذيب ١١/٢٨٣.
(٢٢٥) سير أعلام النبلاء ١١/٧٨.
(٢٢٦) إحكام الحكام ١/٢٠٨.

وأثره على هذه الشبهة، وإن وجد لحن عند بعض المحدثين، إلا أن ذلك يقع في اللغة لا في النحو، وقد يكون الصواب فيه مع أهل الحديث، لأنهم يهتمون بالسماع وهو أصل عندهم، وأن الأصل في أقوال الناس من أصحاب اللغات الصحة، قال محمد بن المثنى: "سألت أبا وليد عن الرجل في كتابه الحرف المعجم غير معجم، أو يجد الحرف المعجم بغير عجمة، نحو التاء ثاء، والباء ياء، وعنده في ذلك التصحيف، والناس يقولون الصواب، قال: يرجع إلى قول الناس بأن الأصل الصحة"[٢٢٧] وهذا يظهر لي أنه أسلم في التعامل مع لغات العرب، ولهجات القبائل، فإنها تختلف اختلافاً بيناً في كثير من الكلمات، من حيث النطق والضبط والمعني[٢٢٨] وهذا كما أسلفنا أصل صحيح؛ لأن رسول الله ﷺ كان يخاطب القبائل الوافدة – أحياناً – بلهجاتها، كما ورد في الحديث: (ليس من امبرم الصيام في أم السفر)[٢٢٩] ولم يكن ذلك صحيحاً لما تكلم به ﷺ لو أخضعه للقياس، وهذا ما جعل لأهل الحديث لغة، ولأهل النحو لغة.

قال عبد الله ابن الحكم عن أبي زياد القطواني ت (٢٥٥هـ): "سمعت أبا عبيد يقول: لأهل الحديث لغة، ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا تجد بداً من إتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع"[٢٣٠].

وبهذا كان إدراك أهل الحديث للغات أشمل، فعند النظر في حديث " ليس من امبر الصيام في أم سفر". يعلم ذلك من شرحهم له.

قال الخطيب: "قلت أراد: ليس من البر الصيام في السفر، وهذه لغة الأشعريين يقلبون لام (أل) ميماً، فيما فيقولون: رأينا أولئك امرجال، يريدون الرجال، ومررنا بامقوم، أي بالقوم، وهي لغة مستفيضة إلى الآن باليمن"[٢٣١].

---

(٢٢٧) جامع بيان العلم وفضله ١/٣٤٥، ٣٤٦ رقم ٤٦٧.
(٢٢٨) انظر الكفاية (١٨٢ . ١٨٥).
(٢٢٩) أحمد ٢/ ٤٣٤، مسند الحميدي ٢/٣٨١، رقم ٨٦٤، شرح معاني الآثار ٢/٦٣.
(٢٣٠) الكفاية (١٨٢).
(٢٣١) الكفاية (١٨٣).

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إذا قلت لأخيك يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لغيت"[٢٣٢]. قال أبو الزناد ت (١٣٠هـ): "وهذه لغة أبي هريرة، إنما هو لغوت"[٢٣٣] وهذه اللهجات لا يجوز الطعن فيها، ولو خالفت القياس، بل هي فصيحة.

يقول الدكتور محمد ضاري: "عدم جواز الطعن في فصاحة هذه اللهجات، ولو كانت خارجة عن القواعد النحوية العامة، لأن تلك اللهجات سبقت وضع القواعد، مما يهدم كثيراً مما قيل عن وقوع اللحن في بعض القراءات القرآنية، أو الأحاديث النبوية"[٢٣٤].

وقد يكون لسرعة اللسان، أو لكنةٍ غير مؤثرة، كلكنة بلال، أو لكنة متداركة لا تحكى، قال عثمان بن عطاء ت (١٥٥هـ): "كان مكحول رجلاً عجمياً، لا يستطيع أن يقول: قل، يقول: كل. قال – ومكحول –: فكل ما قال بالشام قبل منه ـ قلت – أي الخطيب – أراد عثمان أن مكحولاً كان عندهم، مع عجمة لسانه يحمل الأمانة، وموضع الإمامة، يقبلون منه، ويعملون بخبره، ولم يرد أنهم كانوا يحكون لفظه"[٢٣٥] وكل ذلك لا ينفي عدم وجود اللحن عند بعض أهل الحديث كغيرهم، إلا أنهم أكثر حيطة وحذراً منه من غيرهم.

قال الإمام ابن قتيبة ت (٢٧٦هـ)، وأما طعنهم – أي أهل الكلام والرأي – عليهم – أي أهل الحديث – بقلة المعرفة لما يحملون وكثرة اللحن والتصحيف، فإن الناس لا يتساوون جميعاً، وليس صنف من الناس إلا وله حشو وشوب، فأين هذا العائب لهم، من الزهري، وحماد بن سلمة، ومالك بن أنس، وابن عوف، وأيوب، ويونس بن عبيد، وسليمان التيمي، وسفيان، والثوري، ويحي بن سعيد، وابن جريج، والأوزاعي، وشعبة، وعبد الله بن المبارك، وأمثال هؤلاء من

---

(٢٣٢) صحيح مسلم ٢/٥٨٣.
(٢٣٣) مسلم ٢/٥٨٣ رقم ١٢/٨٥١.
(٢٣٤) الحديث النبوي الشريف (٦١).
(٢٣٥) الكفاية (١٧٥).

المتقدمين، على أن المنفرد من الفنون لا يعاب بالزلل في غيره. وليس على المحدث عيب أن يزل في الإعراب، ولا على الفقيه أن يزل في الشعر، وإنما يجب على كل ذي علم أن يتقن فنه إذا احتاج الناس إليه، وانعقدت له الرئاسة به، وقد يجتمع للواحد علوم كثيرة، والله يؤتي الفضل من يشاء..... ولا أعلم أحداً من أهل العلم والأدب إلا وقد سقط في علمه كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، والأخفش، والكسائي، والفراء، وأبي عمر الشيباني، وكالأئمة من قراء القرآن، والأئمة من المفسرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني، وفي الإعراب، وهم أهل اللغة، وبهم يقع الاحتجاج، فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلا كصنف من الناس!" (٢٣٦).

العوامل التي ساعدت على حفظ السنة:

مع أن أهل الحديث فاقوا غيرهم، في اتباع أسلوب علمي متطور جداً في رواية الحديث، جدير بهذا الأسلوب أن يحفظ جانب الرواية من الخطأ، مع تعهده – سبحانه وتعالى – بحفظ السنة، فهناك عوامل عدة كان لها الأثر في حفظ السنة حفظاً مطلقاً، منها: ما هو خارج جهد عن البشر، ومنها: ما هو من اجتهادات البشر، بتوفيق من الله، ومن هذه العوامل:

١ – حفظ الله تعالى ـ للوحي من الزلل والخلل:

تكفل الله عز وجل بحفظ وحيه مطلقاً من التحريف والتبديل، بتهيئه علماء جهابذة، أهل نبوغ وصلاح وورع، يذبون عن دينه بنور العلم، والإيمان، فما من وضاع إلا كشفوا وضعه، ولا ضعيف إلا بينوا حديثه، ولا مختلط إلا ميزوا روايته، ولا متلقن إلا أظهروا حاله، كل ذلك بفضل الله، وحفظه لهذا الدين القويم، المتمثل في كتابه وسنة رسوله ﷺ، والتي كانت وحياً يوحي بها إلى رسوله ﷺ، وذكرٌ ينزل على نبيه.

---

(٢٣٦) تأويل مختلف الحديث (٧٨، ٨٠).

قال – تعالى – ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[٢٣٧]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[٢٣٨].

وقال حسان بن عطية ت حدود (١٣٠هـ): "كان جبريل – عليه السلام – ينزل بالسنة كما كان ينزل عليه بالقرآن[٢٣٩] وعند الخطيب" يعلمه إياها كما يعلمه القرآن[٢٤٠].

وقال – تعالى –: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[٢٤١].

وقال – تعالى –: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ﴾[٢٤٢].

قال ابن تيمية: "قال غير واحد من السلف: الحكمة هي السنة، لأن الذي كان يتلى في بيوت أزواجه – رضي الله عنهن – سوى القرآن: هي السنة[٢٤٣].

وقال الإمام الشافعي ت (٢٠٥هـ): "سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله ﷺ[٢٤٤]؛ ولهذا فحكم القرآن والسنة حكم واحد، في الحفظ والقبول عند المسلمين في كل أصناف العلم.

قال ابن حزم: "القرآن والخبر الصحيح بعضهما مضاف إلى بعض، وهما شيء واحد، في أنهما من عند الله – تعالى –، وحكمها حكم واحد، في باب وجوب الطاعة لهما، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ

---

(٢٣٧) سورة النجم، آية (٣، ٤).
(٢٣٨) سورة الحجر، آية (٩).
(٢٣٩) سنن الدارمي ١/١١٧ رقم ٥٩٤.
(٢٤٠) الكفاية (١٢).
(٢٤١) سورة النساء، آية (١١٣).
(٢٤٢) سورة الأحزاب، آية ٣٤.
(٢٤٣) مجموعة الرسائل الكبرى ١/٢٧١.
(٢٤٤) الرسالة (٧٨).

لَحَٰفِظُونَ﴾ وقال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾[٢٤٥] فأخبر – تعالى – أن كلام نبيه ﷺ كله وحي، والوحي – بلا خلاف – ذكر محفوظ بنص القرآن"[٢٤٦].

فقد حرص الصحابة على نقله بكل صدق وإخلاص إلى من بعدهم، كما نطق به رسول الله ﷺ، من غير زيادة ولا تغيير، وكان عمدتهم في ذلك الحفظ، فإذا شك أحدهم في ذلك راجع مع غيره من الصحابة، ولو بعد عنه، كما كان من جابر في رحلته إلى مصر؛ ليتثبت من لفظ حديث واحد، فقد كانت حوافظهم أوعيه للعلم، وقد ضربت شهرتهم في ذلك أفاق الدنيا، حتى أصبحت قوة الذاكرة عندهم وسيلانها أشهر من أن تذكر، وقد استعان كثير منهم بالكتاب، فصانوا بذلك مصدر التشريع من السنة.

يقول الدكتور عبد المجيد بيرم: "فالحديث النبوي حظي بعناية واهتمام بالغين من الرواة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم، إلى أن تم تدوين الحديث في الكتب والمصنفات على تنوعها واختلافها، فتحقق وعد الله بحفظ دينه – كتاباً وسنة – من التبديل والتغيير"[٢٤٧] ولهذه المزية كانت السنة قاطعة الحجة، قال العينى ت(٨٥٥هـ): "السنة إحدى الحجج القاطعة وأوضح المحجة الساطعة، وبها ثبوت أكثر الأحكام، وعليها مدار العلماء الأعلام"[٢٤٨].

٢ – العرض والمقابلة لما يكتبون:

أهتم أهل الحديث بقضية العرض اهتماماً شديداً، وعدّوا ذلك جزءاً من الكتابة، ومن لم يعرض فلم يكتب، وهذا النوع من التعلم له أثر كبير على حفظ الرواية، وتصحيح ما قد يطرأ على النص من الخطأ، أو يقع فيه من لحن، أو

---

(٢٤٥) سورة الأنبياء (٤٥).
(٢٤٦) إحكام الأحكام ١/٨٨.
(٢٤٧) الرواية بالمعني في الحديث النبوي (٣٣).
(٢٤٨) عمدة القاري ١/١.

سقط، أو تصحيف، وهذه الدقة يأمن معها المتلقي سلامة ما يتلقاه. وهذا ما نهجه الأشياخ مع تلاميذهم، فحثوهم على التقييد والضبط؛ ليصححوا ما أخذوه عنهم.

عن أبي زرعة عن عفان بن مسلم يقول: "سمعت حماد بن سلمة يقول لأصحاب الحديث: غيروا – يعني قيدوا واضبطوا –، ورأيت عفان يحض أصحاب الحديث على الضبط والتغيير، ليصححوا ما أخذوا عنه من الحديث"[٢٤٩] وبعد كتابة المحدث في كتابه وتقييده وضبطه بالنقط والشكل تأتى مهمة أخرى آكد من سابقتها، ألا وهي مقابلة فرع الراوي بأصل شيخه، أو فرع آخر مقابل على ذلك الأصل، والغاية من هذه العملية هي تصحيح ما يمكن أن يكون المحدث أخطأ في نقله أو في إسقاطه، أو في تكراره، أو في تصحيفه، أو لحنه، وتفادياً للوقوع في مثل هذا الخطأ اشترط المحدثون ضرورة مقابلة فرع الراوي بأصل شيخه، فإن لم يفعل ذلك لم يكن لكتابه قيمة علمية، ولم تحل الرواية له عند المحققين من أهل هذا الشأن.

عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يقول: "كتبتَ؟ فأقول: نعم. قال: عرضت كتابك؟ قلت: لا. قال: لم تكتب"[٢٥٠] وقد شُبِّه من كَتَب ولم يعرض كمن دخل الخلاء ولم يستنج.

قال يحي بن كثير ت (٢٠٦هـ): "من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج"[٢٥١] وروى يثله عن الأوزاعي[٢٥٢] ويقول محمد بن أفلح بن بسام: "كنت عند القعنبي فكتبت عنه. فقال لي: كتبت؟ قلت: نعم. قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: لم تصنع شيئاً"[٢٥٣].

---

(٢٤٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٢٧٧، رقم ٥٨٥، الكفاية (٢٤٢).
(٢٥٠) جامع بيان العلم وفضله ١/٤٤٧ رقم ٤٤٩، ٤٤٨، المحدث الفضل (٥٤٤)، ابن أبي شيبة ٩/١١١، آداب الإملاء (٧٩)..
(٢٥١) آداب الإملاء (٧٨،٧٩)، الإلماع (٦٨)، الكفاية (٢٣٧)..
(٢٥٢) جامع بيان العلم وفضلة ١/٣٣٧ رقم ٤٥١، الإلماع (٦٧،٦٨).
(٢٥٣) الكفاية (٢٣٧).

وكل ذلك الحرص ليبقى الحديث على نقاوته التي حمل منها، لأنه إذا لم يعرض تعرض للخطأ.

قال الأخفس ت (٢١٠هـ): "إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجمياً"[٢٥٤] ولهذا أهتم أهل العلم بالعرض.

ويتبقى أن يعرض الكتاب أقل ما يكون مرة، فإن عرض أكثر من ذلك كان أكثر إتقاناً.

عن معمر: "لو عرض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط، أو قال: خطأ"[٢٥٥].

وقال الشافعي: "لو عرض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ. أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غيرُ كتابه"[٢٥٦].

ويقول المزني ت (٢٦٤هـ): "قرأت كتاب "الرسالة" على الإمام الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ، فقال الشافعي: هيه، أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غيرُ كتابه"[٢٥٧].

وتدخل هذه العملية العلمية ضمن المنهجية العلمية المتبعة عند المحدثين، وكذلك لا ينبغي للطالب أن يعتمد كتاب شيخه إلا إذا كان ثبت لديه أنه قد عرضه.

٣ – قيام الشيخ بتقويم كتب التلاميذ:

أهتم علماء الحديث بضبط ما ينقل عنهم، من حيث سلامة اللفظ، وخلو النص من العيب، وأن لا يوجد فيه خطأ من لحن وغيره، فقام العلماء بإصلاح ما قد يقع فيه الطالب من خطأ في كتبه؛ لئلا يخرج ما يكتبون إلا صحيحاً

---

(٢٥٤) الكفاية (٢٣٧).
(٢٥٥) جامع بيان العلم وفضله ٣٣٨/١ رقم ٤٥٢.
(٢٥٦) موضح أو هام الجمع والتفريق ٦/١.
(٢٥٧) موضح أو هام الجمع والتفريق ٦/١.

سليماً من العيوب، وهذا فيه دلالة على ما كان يبذله علماء الحديث من جهد في تبليغ السنة، كما وصلت إليهم كابراً عن كابراً.

قال هشام بن حسان ت (١٤٨هـ): "رأيت أيوب يقوم لهم كتبهم بيده"[٢٥٨].

وقال جرير بن حازم ت (١٧٠هـ): "قلت لأيوب: كنت تكره أن تكتب الأحاديث عنك، ثم أراهم اليوم يعرضون الكتب عليك فتقومها. فقال: إني على رأيي الأول، ولكن لما كتبوا عني كان أن يعرضوها علي فأقومها لهم أحب إلي أن أدعها في أيديهم – يعني يقول: لا يكتبوا عني الخطأ –"[٢٥٩].

وعن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يكتب العلم للناس ويعارضه لهم[٢٦٠].

وقال بشر بن عمر الزهراني ت (٢٠٧هـ): "ثنا هشام بن سعد، وسمعته وقرأته عليه، وَقَوَّمه"[٢٦١].

قال الخطيب: "ومن سمع من الراوي ولم يكن له في الحال نسخه، ثم نسخ من الأصل بعد ذلك، استحب له عرض ما نسخه على الراوي للتصحيح، وإن كان قد قابل به، لأنه يحتمل أن يكون في الأصل خطأ ونقصان حروف وغير ذلك مما يعرفه الراوي، ولعله أن يكون أقره في أصله، لأن الذي حدث به كذلك رواه، وكره تغيير روايته، وعول فيه على حفظه ومعرفته"[٢٦٢].

فإذا لم يستطع الشيخ أن يضبط ما كتب تلميذه أقام مقامه من يتقن ذلك.

قال طلحة بن عبد الملك: "أتيت القاسم وسألته عن أشياء، فقلت: أكتبها ؟

قال: نعم. فقال لابنه: انظر في كتابه، لا يزيد عليَّ شيئاً. قلت: يا أبا محمد

---

(٢٥٨) الكفاية (٢٤٠).
(٢٥٩) الكفاية (٢٤٠).
(٢٦٠) آداب الإملاء والاستملاء (٧٨).
(٢٦١) الكفاية (٢٣٩).
(٢٦٢) الكفاية (٢٣٩).

إني لو أردت أن أكذب لم آتك. قال أبي: لم أرد، إنما أردت إن أسقطت شيئاً يعدله لك"[٢٦٣].

٤ – عرض العالم كتابه على شيخه، أو أقرانه المتميزين قبل إخراجه للناس:

إن الناظر في أحوال أهل الحديث وسيرهم ليعجب أشد العجب من تعلمهم وتعليمهم، وشدة تواضعهم، وبحثهم عن الصواب، فقد كان العالم إذا ألف كتاباً وضعه بين يدي أشياخه، أو أقرانه النابهين لعرضه وتقويمه، وإفادته بذلك لتلاقي أي خطأ، أو سقط، أو سوء ترتيب، أو عرض وهذا قمة خدمة العلم، وإخراج ما يفيد الناس، لأنه بهذه الطريقة ضمن سلامة كتابه، بضم عقل غيره وخبرته وعلمه إلى عقله وخبرته وعلمه، وهذا كان دأب كثير من علماء الحديث، ومهما كانت مكانة العالم فإنه لا يستقل برأيه في الأعم الأغلب في تأليفه، ومن هؤلاء العلماء:

- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ)، عرض كتابه المسمى "المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"[٢٦٤] على جمع من أشياخه.
  قال أبو جعفر العقيلى ت (٣٢٢): "لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحي بن معين، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث:
  قال العقيلي: "والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[٢٦٥].
- الإمام مسلم بن الحجاج القشيري ت (٢٦١هـ): عرض كتابه المسمى "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ[٢٦٦]" على بعض شيوخه.

---

(٢٦٣) المحدث الفاصل (٥٣٩).
(٢٦٤) الفهرست (٩٤).
(٢٦٥) تعليق التعليق ٥/ ٤٢٣، مقدمة فتح الباري (٤٨٩،٧).
(٢٦٦) الفهرست (٩٨) صيانة صحيح مسلم (٦٧).

قال مكي بن عبدان ت (٣٢٥هـ): "سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة أخرجته"[٢٦٧].

- الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ)، عرض كتابه السنن على شيخه الإمام أحمد بن حنبل. قال الخطيب البغدادي: "إنه صنف كتابه السنن قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده، واستحسنه"[٢٦٨].
- الإمام الترمذي محمد بن عيسى ت (٢٧٩هـ) عرض كتابه "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"[٢٦٩].

قال الترمذي: "صنفت هذا الكتاب – يعني المسند الصحيح – فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به"[٢٧٠].

- الإمام محمد بن يزيد بن ماجه ت (٢٧٣هـ)، عرض كتابه السنن على شيخه أبي زرعة الرازي.

قال: "عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها"[٢٧١].

وغير هؤلاء من العلماء ممن ألف عرض على علماء عصره. .

٥ – ضبط علماء الحديث ما يروونه على ما صح عند غيرهم من أهل الاختصاص:

الدقة عند المحدثين هي ضمن المنهج العلمي المتبع في ضبط الحديث ضبطاً لا يتطرق إليه الخلل البتة، وكذلك الاستفادة من جهود أهل العلم في

---

(٢٦٧) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠١.

(٢٦٨) تاريخ بغداد ٩/ ٥٦، تهذيب التهذيب ٤/ ١٧١.

(٢٦٩) تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي (٥٥) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع ١/ ١٥٠ - العنوان الصحيح للكتاب (٥٤).

(٢٧٠) التقييد ١/ ٩٧، سير العلام النبلاء ١٣/ ٢٧٤، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٤٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٤.

(٢٧١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٨، وحول عرض ابن ماجة كتابه السنن على أبي زرعة درسه في مجلة الجامعة الإسلامية العدد(٤٧ . ٤٨) للدكتور سعدي الهاشمي.

خدمة السنة النبوية، في ضبط حديث الرسول ﷺ من لحن وغيره، ولهذا فإن رأي المحصلين من أهل العلم تغيير اللحن، بل قد يجب إذا كان ذلك متعلق بالمعني، وما يتعلق باللغة وضبط الأسماء، فإذا أشكل من ذلك شيء جاز سؤال أهل العلم عنه. .

يقول ابن الصلاح: "إذا وجد في أصل كتاب كلمة من غريب العربية، أو غيرها مقيدة وأشكلت عليه فجائز أن يسأل عنها أهل العلم، ويرويها على ما يخبرونه به، روي مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل وغيرهما"(٢٧٢).

"كان عفان يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو، فيعرض عليهم الحديث فيعربه – أي يوضح غريبه – فقال الأخفش: عليك بهذا – يعني أبا حاتم –. قال أبو حاتم: فكان عفان بعد ذلك يجيء حتى عرض عليَّ حديثاً كثيراً"(٢٧٣).

"وكان الأوزاعي يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصححه"(٢٧٤).

يقول عبد الله ابن المبارك: "إذا سمعتم الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية ثم احكوه"(٢٧٥).

وقال أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي: "سمعت إسحاق بن إبراهيم – يعني ابن راهويه – غير مرة – يقول: إذا شك في الكلمة: ههنا فلان؟ كيف هذه الكلمة؟"(٢٧٦).

وقال سفيان: "كان سعيد يعني ابن شيبان – عالماً بالعربية –، وسمعني وأنا أقول: تعلَق من ثمر الجنة – فقال: تعلُق: فقلت: تُعلق"(٢٧٧).

---

(٢٧٢) علوم الحديث (٢٢٣).
(٢٧٣) الكفاية (٢٥٥)، فتح المغيث ٢/ ٢٧٥.
(٢٧٤) الكفاية (٢٥٥)، فتح المغيث ٢/ ٢٧٥.
(٢٧٥) الكفاية (٢٥٥)، فتح المغيث ٢/ ٢٧٥.
(٢٧٦) الكفاية (٢٥٥)، فتح المغيث ٢/ ٢٧٥.
(٢٧٧) الكفاية (٢٥٦)، فتح المغيث ٢/ ٢٧٥.

وقال الأصمعي: "كنت في مجلس شعبة، فقال: فيسمعون جرش طير الجنة. فقلت: جرس، فنَظر إليّ، فقال: خذوها عنه؛ فإنه أعلم بهذا منا"[٢٧٨].

٦ – التحديث عن الثقة دون غيره:

العدالة والضبط ركن ركين من أركان قبول رواية الراوي، بل إذا اختل أحد هذين الأمرين كان ما يحدث به ضعيفاً، غيرَ مقبول في الأغلب الأعم، وفي ذلك دلالة واضحة على الاهتمام بأهلية التحمل والأداء، وأن ذلك لا يكون مقبولاً إلا برواية الثقات المزكَّين عند علماء الأئمة أهل التعديل.

يقول سعد بن إبراهيم ت (٢١٠هـ): "لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات"[٢٧٩].

عن عقبة بن نافع القرشي ت (٦٣هـ) " أنه أوصى ولده فقال: لا تقبلوا الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا عن ثقة، ولا تدينوا وإن لبستم العباء، ولا يكتبن أحدكم شعراً يشغل قلبه عن القرآن[٢٨٠].

وعن يحي بن سعيد، قال: "سألت ابناً لعبد الله بن عمر عن مسألة، فلم يقل فيها شيئاً، فقيل له: إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمام هدى، تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال: أعظم والله من ذلك عند الله – عز وجل – وعند من عرف الله – عز وجل – وعند من عقل عن الله – عز وجل – أن أقول بما ليس لي به علم، أو أخبر عن غير ثقة"[٢٨١].

ولهذا حث علماء الأمة من الصحابة – ومن بعدهم – أن لا يؤخذ العلم إلا عن الثقة.

قال أنس بن مالك: "لا يؤخذ العلم عن أربعة: سفيه معلن السفه، وصاحب هوى يدعو الناس إليه، ورجل معروف بالكذب في حديث الناس، وإن كان لا

---

(٢٧٨) الكفاية (٢٥٦) فتح المغيث ٢/ ٢٧٥.
(٢٧٩) الكفاية (٣٢).
(٢٨٠) الكفاية (٣١).
(٢٨١) الكفاية (٣٣).

يكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ورجل له فضل وصلاح لا يعرف ما يحدث به"[٢٨٢].

وقال بشر بن عمر، سألت مالك بن أنس عن رجل. فقال: "هل رأيته في كتبي قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي"[٢٨٣].

وقال الشافعي: "كان ابن سيرين، وإبراهيم النخعى، وطاووس، وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة، يعرف ما يرويه ويحفظ، وما رأيت أحداً من أهل الحديث يخالف هذا المذهب"[٢٨٤] وقال شعبة: "اكتبوا المشهور عن المشهور"[٢٨٥].

وقال القاسم بن محمد: "أقبح من الجهل أن أقول بغير علم، أو أحدث عن غير ثقة"[٢٨٦].

قال أبو نعيم ت (٤٣٠هـ): "قيل لعبد الله بن المبارك: الرجل يطلب الحديث لله يشتد في السند؟ فقال: إذا كان يطلب الحديث لله فهو أولى أن يشتد في سنده"[٢٨٧].

٧ – تفضيل التحديث باللفظ دون المعنى إلا لضرورة

لقد حرص الرواة من المحدثين على رواية الحديث بلفظه ما أمكن ذلك، فكانت المحافظة على لفظه هاجس هؤلاء العلماء، حرصاً على سنة المصطفى – صلى الله عليه وسلم –، وأملاً في أن يكون ممن دعا لهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في قوله: "نضَّر الله امرأً سمع منا حديثاً فأداه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع"[٢٨٨].

---

(٢٨٢) التمهيد ١/٦٦، جامع بيان العلم وفضله ٢/٨٢١، رقم ١٥٤٢.
(٢٨٣) التمهيد ١/٦٨.
(٢٨٤) التمهيد ١/٣٩.
(٢٨٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/١٢٦ رقم ١٢٦.
(٢٨٦) التمهيد ١/٤٦.
(٢٨٧) حلية الأولياء ٨/١٦٦.
(٢٨٨) أبو داود، باب فضل نشر العلم ٤ / ٦٨ برقم ٣٦٦٠، والترمذي، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٥ / ٣٩ برقم ٢٦٥٧، وابن ماجه، باب من بلغ علما ١ / ٨٤ برقم ٢٣٠.

وكان ذلك حال الرواة من عهد الصحابة – رضوان الله عليهم –، فعن البراء بن عازب – رضي الله عنه – قال: قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: "إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت. فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به، قال: فرددتها على النبي – صلى الله عليه وسلم – فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك الذي أرسلت، قال: لا، ونبيك الذي أرسلت"[٢٨٩].

وحافظ التابعون – رحمهم الله – على هذا المنهج المتبع عند الصحابة – رضوان الله عليهم – في حفظ ألفاظ الحديث، فعن مطر الوراق ت (١٢٥هـ): "كان قتادة إذا سمع الحديث حفظه حفظاً". "وكان إذا سمع أخذه العويل والزويل حتى يحفظه"[٢٩٠].

وسار أتباع التابعين على منهاج الصحابة والتابعين في المحافظة على رواية الحديث باللفظ، وحفظ ذلك عن أشياخهم، فإن لم يتسن ذلك لهم، فإنهم كانوا يحفظونه تدوينا في الدواوين، قال عبد الرحمن بن مهدي ت (١٩٨هـ): "الحفظ الإتقان"[٢٩١] هذا هو شعارهم – رحمهم الله تعالى –.

قال ابن الأثير: "لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه، ونقطه وإعرابه، أمر من أمور الشريعة عزيز، وحكم من أحكامها شريف، وأنه الأولى بكل ناقل، والأجدر بكل راوٍ"[٢٩٢].

قال الدكتور محمد ضاري: "فقد كانت الرواية على المعنى محدودة الدائرة مغلولة اليد، صعبة الوصول إلى الترخيص بها"[٢٩٣].

---

(٢٨٩) البخاري، في الوضوء، ١ / ٣٥٧ برقم ٢٤٧.
(٢٩٠) شرح علل الترمذي ١/١٦٥.
(٢٩١) علل الحديث لابن الصلاح (٢٢٧). شرح علل الترمذي ١/١٩٩.
(٢٩٢) مقدمة جامع الأصول ١/٥١.
(٢٩٣) الحديث الشريف وأثرة في الدراسات اللغوية والنحوية (٣٩٥).

وذكر الجزائري عن بعض المحققين قوله: "من أمعن النظر في هذه المسألة انتهى إلى أن الأدلة التي يوردها مجيزُ الرواية بالمعنى إنما تدل على جواز ذلك للضرورة"[٢٩٤].

في ما سبق تعرضنا لشيء من العوامل، التي سلكها أهل الحديث وفاقوا بها غيرهم لحفظ السنة، والأمر في هذا الباب يطول جداً، وقد يحتاج ذكره بالتفصيل إلى استعراض لجميع طرق حفظ السنة، والتي ذكرها أهل كتب مصطلح الحديث، وإنما أذكر هنا نماذج من تعاملات أهل الحديث مع ألفاظ الحديث، وسلامة ذلك، وإلا فهناك الكتابة وما هي شروطها عند المحدثين، وأهمية الرحلة، التي تبين جانباً عظيماً من جوانب اهتمام أهل الحديث بالبحث والتنقيب، ومعرفة أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – المروية في البلدان، ومقارنة كل ذلك للوصول إلى أسلم نقل عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وكانت هذه الرحلات العلمية للتثبث في الحديث من عهد الصحابة، وحافظ عليها الأتباع ومن بعدهم، فقد قال سعيد بن المسيب ت (٩٤هـ): "إن كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام"[٢٩٥] والأئمة كانوا على شاكلته في ذلك، فقد كانوا يبقون في ذلك عشرات السنين[٢٩٦]، حتى أصبح يطلق على بعضهم الحافظ الجوال[٢٩٧]، والذي لا يرحل لا يؤنس منه رشد – قال ابن معين: "أربعة لا يؤنس منهم رشد..... وعد منهم رجلاً يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث"[٢٩٨]وكذلك تقويم الرجال، ومعرفة أحوال الرواة ومن تقبل روايته، ومن تُرَد، وضبط الراوي، وهل اختلط، أو يتلقن وتميز كل أحواله، وتاريخ طلبه، ولقياه، ودرجة حفظه، وأوهام

---

(٢٩٤) توجيه النظر (٣١٠).
(٢٩٥) ابن سعد ٥/١٢٠ المعرفة والتاريخ ١/٤٦٨، ٤٦٩، الحاكم في المعرفة (٨) - تهذيب الكمال ١١/٧١.
(٢٩٦) المحدث الفاصل (٦٢٠).
(٢٩٧) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣١، ١٠٣٢.
(٢٩٨) الوسيط (١٨٣).

الرواة، والأحاديث التي وقع فيها الوهم، ومن كان فيه شيء من الغفلة، أو سوء الحفظ، وما هي صيغ التحمل، التي يحمل بها الحديث، وجعل تلك الصيغ درجات، كل صيغة تدل على قوة ذلك المروي، أو ضعفه، أو كيفية تحمل كل راوي لذلك الحديث، وغير ذلك من العوامل والضوابط، التي اتخذها أهل الحديث، والتي علم كثير من أهل العلوم الأخرى أهمية ذلك، حتى أصبحوا يحاكون ذلك في علومهم.

يقول السيوطي: "هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، أو اخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها، وسماعها، حاكيت به علوم الحديث"[٢٩٩].

المبحث الثاني
استشهاد النحاة بالحديث وشبهة اللحن فيه

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند النحاة قديم قدم النحو، ولم يكن أحد من النحاة المتقدمين ولا المتأخرين ينكر ذلك، حتى ما كان من علي بن محمد الضائع ت (٦٨٠هـ)، وقد انتصر لمذهبه تلميذه أبو حيان محمد بن يوسف ت (٧٥٤ هـ)، وهذا مخالف لواقع نشأة النحو وتطوره، وقد تتبعت الدكتورة / خديجة الحديثي ذلك في كتب النحاة[٣٠٠]، والدكتور محمد ضاري في كتابه القيم الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية[٣٠١]، وقد أفدت منه كثيراً، والدكتور محمد إبراهيم البناء[٣٠٢]، والدكتور محمود جمال[٣٠٣]، وغيرهم كثير، وأثبتوا من خلال الاستقراء التام لكتب النحو استشهاد النحويين بالحديث قديماً وحديثاً.

---

(٢٩٩) المزهر في علوم اللغة وأنوعها المقدمة (١).
(٣٠٠) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (٣١٣ - ٣٤٣).
(٣٠١) أبو القاسم ومذهبة النحوي (٢٦٢ - ٢٦٦).
(٣٠٢) السير الحديث في الاستشهاد بالحديث (١/ ١١٩ - ٢/ ٥٤٣).
(٣٠٣) موقف النحاة (٤٦ - ١٨٠).

وقد ذكر الدماميني (٨٢٧هـ) أن من الأئمة – قبل ابن مالك ت (٦٧٢) – من كان يعتمد الحديث بلا تردد، وعد من اصحاب هذا المذهب كلاً من: "ابن جني ت (٣٩٢هـ)، وابن فارس (٣٩٥هـ)، والجوهري ت (٣٩٨هـ)، وابن سيدة ت (٤٥٨هـ)، والسهيلي ت (٥٨١هـ)، وابن بري ت (٥٨٢هـ)، وابن خروف ت (٦٠٩هـ)، وقال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف هذه المسالة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في (شرح التسهيل)، وأبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل)"[٣٠٤].

وقد توسع السهيلي ت (٥٨١هـ) في الاستشهاد بالحديث في كتابه الشهير (الأمالى)، والرضى الاسترابادي ت (٦٨٦هـ)، الذي قد تولى شرح أهم كتابين ظهرا لا بن الحاجب ت (٦٤٦هـ)، واعتمد في شرحه الحديث النبوي.

وبدر الدين بن الناظم ت (٦٧٦هـ)، وجمال الدين بن هشام الأنصاري ت(٧٦١هـ) في كتابه أوضح المسالك، يجعلان الحديث نبعاً أصيلاً من ينابيع استشهادهم، وكذا عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ت (٧٦٩هـ) في شرح ألفية ابن مالك، وبدر الدين بن أبي بكر الدماميني ت (٨٢٧هـ) وهو من أبرز نحاة القرن التاسع، والأشموني ت (٩٢٩هـ) في شرح الألفية يحتج بالحديث النبوي، وعبد القادر البغدادي – صاحب الخزانة – ت (١٠٩٣هـ) وقد ألمحنا إلى إعجابه وتأييده لمذهب البدر الدماميني في صحة الأخذ بالحديث، والرد بقوة الحجة، ووضوح البرهان على من منع ذلك من النحاة، وللسجاعي ت (١١٩٧هـ) حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام احتج فيها بالحديث دون تردد، ويواصل النحاة الاستشهاد بالحديث النبوي، حتى نصل إلى محمد بن علي الصبان ت (١٢٠٦هـ)، وله بضع مصنفات في النحو، أهمها وأكثرها ذيوعاً حاشية على شرح الأشموني، وقد اعتمد الحديث في مباحثه النحوية مصدراً من مصادر الاستشهاد.

وينتهي بنا المطاف إلى محمد الخضر الدمياطي ت (١٢٩٠هـ) في حاشية

---

(٣٠٤) الحديث النبوي الشريف (٣١١).

على شرح ابن عقيل على الألفية، وقد أفاض في إيراد الحديث النبوي في معرض الحجة والبيان في حاشية الموسوعة"[٣٠٥].

على أن من علماء العربية من كان يعد ضمن رواة الحديث، أمثال أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، والنضر بن شميل، والخليل بن أحمد، والقاسم بن سلام، وعبد الملك بن قريب الأصمعى، والرياشي، وأبي زيد الأنصاري، وثعلب، وقد سمع أبو فيد مؤرج بن عمر السدوسي – وهو من كبار أهل اللغة العربية – الحديث من شعبة بن الحجاج، كما كان يحيى بن يعمر العدواني – عالماً بالعربية والحديث – ولقي عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما من الصحابة، وروى عن قتادة، بل إن أبا الأسود الدؤلي ت (٦٩هـ) – رأس السلسلة في تاريخ النحو العربي – كان يعد في المحدثين، وكذا يونس بن حبيب، واشتغل سيبويه بالحديث قبل دخوله ميادين العربية، إذ تتلمذ على حماد بن سلمة المحدث الكبير"[٣٠٦].

فالحديث الحجة القاطعة، والبينة الساطعة عند المتقدمين والمتأخرين من النحاة وغيرهم.

قال بدر الدين العيني ت (٨٥٥هـ): "إن السنة إحدى الحجج القاطعة، وأوضح المحجة الساطعة، وبها ثبوت أكثر الأحكام، وعليها مدار العلماء الأعلام، كيف لا ! وهي القول الفصل من سيد الأنام"[٣٠٧].

ويقول الدكتور أبو صالح: "كانت أقواله – صلى الله عليه وسلم – صفوة اللغة، وحلية البيان بعد القرآن، يقتبس الأديب من لفظه، وينتفع البليغ بصوغه، ويستمد مفسر القرآن من أثره، ويستكمل الفقيه الأحكام الشرعية من نصه، ويشيد اللغوي صرحاً للغة من كلمه، ويستظهر الحكيم بحكمته"[٣٠٨].

---

(٣٠٥) الحديث النبوي الشريف (٣٣٨ -٣٤٣).
(٣٠٦) المصدر السابق (٣١١).
(٣٠٧) عمدة القاري ١/١.
(٣٠٨) المدخل إلي العربية (١٠٧) عن الحديث النبوي الشريف (١٦٤).

ويقول الدكتور محمود الفجال: "والحديث النبوي ينبوع النحو العربي، إن من مارس فن الحديث الشريف وعايشه ليلاً ونهاراً، واقترأ كتبه، وساير دواوينه من صحاح، وسنن، ومسانيد، وأجزاء، صدر عن علم جم، وفوائد عظيمة.... ووجد في هذا العلم الجليل الشواهد النحوية المستفيضة، وأن الحديث النبوي معين ثر، وينبوع غزير في جميع فنون اللغة العربية"(٣٠٩).

أسباب الإقلال من الاستشهاد بالحديث:

الاحتجاج بالحديث النبوي كان – كما أسلفنا – مع نشأة النحو، إلا أن الإقلال من الاستشهاد به عند أكثر المتقدمين لا يرجع إلى أسباب لغوية، إنما يرجع إلي أسباب ذاتية للنحاة، تحكم فيها عدد من الأمور، منها:

١ – الاتجاه الفكري عند كثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين:

للاتجاهات والأفكار أثر في الصراعات الفكرية والعلمية، ولا أدل على ذلك من تعامل كثير من النحاة مع الحديث، لا لذات الحديث، ولكن بسبب مدرسة أهل الحديث مما دفعهم إلى جعل مراتع النحو جدية، فقد تأثر كثير من النحاة بموجة الاعتزال، التي نشأت في البصرة.

قال الذهبي: "وفي هذا الزمان – أي في زمن ربيعة الرأي – ظهر عمرو بن عبيد العابد، وواصل بن عطاء الغزال، ودعوا الناس إلى الاعتزال، والقول بالقدر"(٣١٠).

وكان هؤلاء في البصرة، والتي تعد مهد النحو العربي، وتأثر النحاة بهذا الاتجاه الفكري الخاطيء.

يقول الدكتور محمد ضاري: "كانت البصرة منبت النحو العربي، مثلما كانت منبت علوم أخرى، تأثر بها هذا النحو تأثراً مباشراً، وعلى رأسها منهج الفلاسفة، ومنطق أهل الكلام، وكان يتقدم أهل الكلام ويرأسهم أهل الاعتزال،

---

(٣٠٩) السير الحثيث إلي الاستشهاد في النحو العربي ٢/ ٥٤٤.
(٣١٠) تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٩.

مثل: واصل بن عطاء ت (١٣١هـ)، وعمرو بن عبيد ت (١٤٥هـ)، وأبي هذيل العلاف ت (٢٣٥هـ)، والجاحظ ت (٢٥٥هـ)... الخ، استهوى المنطق – يوم تملك زمامه المعتزلة في حربهم الفكرية الجدلية مع الذين ناصبوا الإسلام العداء – علماء العربية في البصرة–، مثل ما استهوى كثيراً من المعارف الأخرى"[٣١١].

وقال الدكتور الشرقاوي: "أما البصرة فقد كانت قطب الرحى في حركة مدرسة الرأي العراقي، فقد كانت الموطن الذي نشأ فيه علم الكلام، وبخاصة مدرسة المعتزلة، التي تنقسم إلى فرعين كبيرين: فرع البصرة، وفرع بغداد، وفرع البصرة أسبق في الوجود، وله الفضل الأكبر في تأسيس المذهب، وأكثر استقلالاً في رأيه، يتلوه في كل ذلك فرع بغداد. وكان موقف المعتزلة من الحديث الشريف أساس ما ذهب إليه علماء البصرة في تلك الفترة، من إقلال الرواية والتشديد فيما خالف العقل فيما يظهر، فهم حين قرروا أصولهم وآمنوا بها أيماناً تاماً، كان ما يعارضها من آيات يؤولونها، وما يعارضها من أحاديث ينكرونها، وكل ذلك في جرأة وصراحة، ولذلك كان موقفهم من الحديث كثيراً ما يكون موقف المتشكك في صحته، وأحياناً موقف المنكر له، لأنهم يحكمون العقل في الحديث، لا الحديث في العقل"[٣١٢].

وقد كانت مدرسة بغداد كثيرة التأثر بالأم مدرسة البصرة، وهناك ما يشير إلى تأثر مدرسة الكوفة النحوية بهذا الاتجاه الفكري إلى حد ما. فأبو الحسن الأخفش ت (٢١٠هـ) قرين إمام النحو سيبويه، وشارح كتابه، كان يقول برأي المعتزلة.

قال أبو حاتم السجستاني ت (٥٤٨هـ): "كان الأخفش قدرياً، رجل سوء، كتابه في المعاني صويلح، وفيه أشياء في القدر"[٣١٣].

---

(٣١١) الحديث النبوي الشريف (٧٦٠).

(٣١٢) معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو (٢١٤، ٢١٥، ٢١٦) وضحى الإسلام (٨٥، ٩٦).

(٣١٣) سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠٧. أنباء الرواة ٢/٣٨.

وقال أبو عثمان المازني: "الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل"[٣١٤].

وذكر السيوطى ت (٩١١هـ): "أن أبا الفتح بن جني كان معتزلياً، مثل شيخه أبي علي الفارسي"[٣١٥].

يقول الدكتور الشرقاوي: "والشواهد تدل على أن مسلك هذه الفرقة أصبح منهجاً متبعاً – عند كثير من الناس – في هذه الفترة، التي تم فيها بناء النحو ومنهجه في الاستشهاد، وهي فترة المد بالنسبة للمعتزلة، وأصبح موقفهم من الحديث ينتقل بالتقليد إلى تلاميذهم ومتبعيهم، والمعجبين بهم، أو المنتفعين بسلطانهم آنذاك، وكان لذلك أثره فيما وصل إليه الاستشهاد بالحديث عندهم عموماً، وفي قضايا النحو على وجه الخصوص"[٣١٦].

ولم يقتصر المد العقلي وتأثيره على الأوائل، بل تعداهم إلى المتأخرين، وزاد ذلك التأثر أكثر من ذي قبل بالفلسفة والتعلق بالمنطق.

يقول الدكتور علي النجدي: "فلما استحصدت الفلسفة، وأغرم الناس بها، دخلت النحو وأثرت فيه، كما دخلت غيره، فكان أبو زكريا الفراء، وأبو الحسن الرماني ممن غلبت الفلسفة على كتبهم، وكان كلاهما نحوياً متكلماً من أصحاب الاعتزال"[٣١٧].

بل لم يقتنع أهل الاتجاه الاعتزالي بالانكفاء على ذواتهم، وعدم التحذير من الحديث وتعلمه، فهو عندهم لا فائدة في الاستدلال به، إذ العقول تغتني عنه، والأذهان تكتفي بغيره.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي ت (٤١٥هـ): "الحديث بمنزلة سائر ما يجب أن يتحرز الإنسان منه، لأن من حدث عن غيره بما لا يعلم أنه قد

---

(٣١٤) سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠٧.
(٣١٥) المزهر ١/١٠.
(٣١٦) معاجم غريب الحديث الأثر (٢١٦).
(٣١٧) سيبويه أمام النحاة (٣٣).

سمع منه، إما على جملة أو تفصيل، فهو مقدم على قبيح لا يحل منه ذلك، كما لا يحل منه لو علمه كذباً، ممن يشتد تحرزه، يروى أن ذلك لو وجب لكان من فروض الكفايات، والسعيد فيه قد كُفِي بغيره"[٣١٨] وهذا الاتجاه الفكري عند نحاة البصرة – وهو مسلك المعتزلة –، أوجد نزاعاً قوياً بين المحدثين، وأهل النحو من البصرة وغيرهم، إلا أن الدكتور المخزومي يرى أن المحدثين إنما خاصموا اتجاه البصرة دون اتجاه الكوفة، وذلك "لأنهم سلكوا مسلك الفقهاء"[٣١٩].

ولم يكن الأمر – كما ذكر الدكتور المخزومي – محصوراً في البصريين، بل كان كذلك في الكوفيين كما أسلفنا، ولم يكن الأمر أنهم أبعدوا الحديث، بل أقلوا من الاستشهاد به. .

ويقول الدكتور محمد ضاري: "ولا أجد لهذا التفريق بين منهجي البصريين والكوفيين في قضية الاستدلالات العقلية والمنطقية تلك الصفة الجدية الحاسمة، ذلك أن الصفة العقلية التي شاعت في البصرة لم تُحرم منها مدينة الكوفة"[٣٢٠].

ولقد أثر هذا الاتجاه الفكري المختلف بين النحاة، وأهل الحديث إلى شيء من العنف والتنازع والخصام، وأثر ذلك تأثيراً مباشراً على الاستشهاد بالحديث.

يقول الدكتور محمد ضاري: "إن الانزلاق الذي وقع النحاة الأوائل فيه يوم سمحوا لمشاعرهم أن تتأثر بالكلام، وبما دار بين المتكلمين والمحدثين من عنف وخصام وأن ينقلوا ذلك التأثر إلى ميدان بحوثهم النحوية التي لا صلة لها علمياً بهذه المعارك المحتدمة، مما أفضى بهم إلى ذلك التخوف من اعتماد الحديث بما هو أهل له، من توثق واعتماد، تخوفاً جعلهم يبتعدون عن الحديث والمحدثين ما أمكنهم الابتعاد، لكأنهم يقرون بأنفسهم أن يكونوا طرفاً في

---

(٣١٨) فضل الاعتزال (١٩٤). موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ١/ ١٢٤.
(٣١٩) مدرسة الكوفيين (٤٩).
(٣٢٠) الحديث النبوي الشريف (٣٦٥).

معركة قد تطول، وكانوا بين نارين – إن صح التعبير – بين المتكلمين الذين أعجب النحاة بمنهجهم فاعتمدوه، ولم يعد في أيديهم الإفلات منه، وبين المحدثين الذين لم يجد النحاة ما يطعنون به عليهم"[٣٢١].

٢ – الجفاء بين المحدثين والنحويين وآثار الهوى في ذلك:

كان للتعصيب المذهبي والعقدي والنحوي عند النحاة أثر في إيجاد ما يمكن تسميته بالجفاء بين المحدثين والنحويين، كما كان لعدم قبول رواية بعض النحاة وجرحهم من قِبل أهل الحديث أثر في إثارة ذلك، مما دفع بعض النحاة إلى الإقلال من الاستشهاد بالحديث.

قال الدكتور محمد ضاري: "ولم يبق إلا صورة من الجفاء والتحفظ، تمثل العلاقة بين المحدثين والنحاة، بسبب من اعتمد المنطق وإحكام العقل في صناعة النحو العربي وإقامة أساسه وأركانه، وكان ذلك في نحو البصرة أزيد وأعم منه في نحو الكوفة"[٣٢٢].

أما رواية بعض النحاة وجرح المحدثين لهم، فسببه عدم توافق ذلك الراوي مع شروط أهل الحديث، ولم يكن جرحه لأنه من النحاة، فمثلاً محمد بن سلام بن عبد الله الجمحي ت (٢٣١هـ)، قال ابن أبي خيثمة: سمعت أبي يقول: "لا يكتب عن محمد بن سلام الحديث، رجل رمي بالقدر، إنما يكتب عنه الشعر، فأما الحديث فلا"[٣٢٣].

بل إن بعض النحاة تحامل على أهل الحديث، إذعاناً لما تمليه عليه نفسه من كراهية أهل الحديث، فأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت (٢٥٥هـ) قد تمثل ذلك في تعامله. .

عن أبي بكر بن أبي داود. قال: "أتيت الجاحظ فاستأذنت عليه، فاطلع علي من كوة في داره. فقال: من أنت ؟. فقلت: رجل من أصحاب الحديث، فقال: أو ما

---

(٣٢١) المصدر السابق (٣٧٠).
(٣٢٢) الحديث النبوي الشريف (٣٦٣).
(٣٢٣) تاريخ بغداد ٣٢٨/٥، ميزان الاعتدال ٥٦٨/٣.

علمت أني لا أقول بالحشوية؟ فقلت: إني ابن داود. فقال: مرحباً بك، وبأبيك..."[٣٢٤].

قال ثعلب: "ليس بثقة ولا مأمون"[٣٢٥]، وقال أبو العيناء: "أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك..."[٣٢٦].

وهذا الأمر ولد عندهم شيئاً من الجفاء للحديث، مما قلل الاستشهاد به والاتجاه إلى الاستشهاد بالشعر مع وجود ذلك الشاهد في حديث نبوي، فيترك الحديث ويُعتمد على بيت شعر مجهول القائل، وما أكثر الشواهد الشعرية – المجهولة القائل، عند النحاة..

قال الدكتور محمد ضاري: "وكثيراً ما يستدل النحاة على إعمال اسم الفاعل من بعض الأفعال الناقصة كـ (كان) ببيت مجهول القائل:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلقه لك منجداً.

وكان أحرى بهم أن يستدلوا بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – القائل: "إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً"[٣٢٧] مع أن الاستشهاد بالحديث هو الأنسب.

قال الدكتور الفجال: "ومن أعجب العجب: ما صنفه النحاة بإقامة نحوهم على الشعر، والشعر غير النثر، وتركهم الحديث النبوي وهو نثر، ومعلوم أن الذي يناسب النثر النثر"[٣٢٨].

ومن المعلوم: أن رد ابن الضائع الحديث النبوي فيه شيء من الهوى، فنجد أنه يقول عن ابن خروف – رحمه الله ت (٦١٠هـ) عندما أكثر في الاستشهاد بالحديث: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على

---

(٣٢٤) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٣٠.
(٣٢٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٤٧.
(٣٢٦) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٢٩.
(٣٢٧) الحديث النبوي الشريف (٨٩،٩٠).
(٣٢٨) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ٢/ ٥٤٩.

معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه – صلى الله عليه وسلم – فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى"[٣٢٩].

ويرى الدكتور محمد إبراهيم البناء، أن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث، لم تظهر إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة، وجاء نقده لابن خروف تبعاً لا قصداً، كما يشير إلى أن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو، كانت رد فعل لاتجاه واضح في الدراسات اللغوية بالأندلس، يقوم على الاهتمام بالاستشهاد بالحديث"[٣٣٠]، وكذلك كان موقف أبي حيان إذ كان واقعه الرد على الإمام ابن مالك، الذي يتميز مذهبه في النحو بالاعتماد على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد[٣٣١]).

وعند النظر في أحوال النحاة، نجد الانقياد لهذا الهوى عند الاختلاف في المسائل النحوية، أو الانتصار للمذهب، حتى ولو كان ذلك على حساب ما يستشهد به في داخل المدارس النحوية..

قال الرياشي وهو بصري: "إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا من السواد أكلة الكواميخ، والشوازير"[٣٣٢].

وقال أبو حاتم السجستاني وهو بصري ت (٢٤٨هـ): "فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها حكيت عن العرب شيئاً فإنما أحكيه عن الثقات عنهم، مثل: أبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس، وثقات من فصحاء الأعراب، وحملة العلم، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر، والأموي، والفراء، ونحوهم، وأعوذ بالله من شرهم"[٣٣٣] .

---

(٣٢٩) معاجم غريب الحديث ولأثر (٢٤٦).
(٣٣٠) أبو القاسم السهيلي ومذهب النحوي (٢٥٤).
(٣٣١) معاجم غريب الحديث ولأثر (٢٤٦).
(٣٣٢) الفهرست لابن النديم (٨٦).
(٣٣٣) مراتب النحويين (٩٠).

قال أهل الكوفة في مقام الدفاع.

قال أبو رياش القيسي – وهو كوفي ت (٣٠٩هـ): "كان الأصمعي مع نصبه كذاباً، وإنما كان يظهر التأله، ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن. ويظهر الكراهة لأن يسأل عن شيء يوافق شيئاً في المصحف، ليُصَدَّق فيما يتكذبه، ولينفي التهمة عنه فيما يتخرصه"[٣٣٤]، كل ذلك دافعه الهوى والانتصار للاتجاه النحوي، الذي يتبعه بالتحريف، وذكر شواهد في أبيات شعر لم يرد فيها ذلك الشاهد، ليجد لقاعدته دليلاً، وهذا فيه من التجني على العرب ما فيه.

يقول الدكتور علي محمد فاخر: "وأقصد بتغيير النحويين للشواهد، تغيير رواية البيت، ليكون فيها الشاهد النحوي لقاعدتهم، على أن تكون الرواية الصحيحة غير التي استشهدوا بها[٣٣٥]... ولم يقف التغيير عند كلام الناس من الشعر والنثر، بل امتد – أيضاً – إلى الحديث الشريف، وهو خطر ديني.."[٣٣٦].

بل لقد وصل الأمر إلى أبعد من ذلك.

يقول الدكتور محمد فاخر: "تجرأ النحاة وصنعوا الأبيات، وأعدوا الشواهد، ولم يكن ذلك في العصور المتأخرة، بل كان في عصر سيبويه، وفي كتاب سيبويه"[٣٣٧].

وقد زادت الأبيات الشعرية المغيرة عند النحاة فوق مائتي بيت من شواهد الشعر "على ذلك فلا ينزعج أحد من ذكر مائتي بيت من حجم شواهد النحو جاءت مغيرة محرفة، طوعها النحاة لشاهدهم"[٣٣٨].

٣ – استغراق النحو أعمار النحاة:

طلب اللغة كما أسلفنا واجب، ومن ضمنها: النحو، لكن ذلك بقدر الحاجة، لأنه إذا تعدى الحاجة فإنه يكون عناء وتعباً ومشغلةً عن غيره، مما يكون سبباً

---

(٣٣٤) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب (١٢٣، ٢٠٨، ٢٠٩).
(٣٣٥) تغيير النحويين للشواهد (١٣).
(٣٣٦) المصدر السابق (١٥).
(٣٣٧) المصدر السابق (١٨).
(٣٣٨) المصدر السابق (٥٤).

في فوات ما هو أولى عند أخذ الحاجة منه، لأن العلم علمان: علم للدين، وعلم للدنيا. .

قال الأمام الشافعي – رحمه الله – ت (٢٠٥ هـ): "العلم علمان: علم للدين، وعلم للدنيا، فالذي للدين الفقه، والآخر الطب..... وما سوى ذلك من الشعر والنحو فهو عناء وتعب"[٣٣٩].

وقال القاسم بن مخيمرة: "تعلم النحو أوله شغل وآخره بغي"[٣٤٠].

لعله يعني أنه لا ينبغي أن يغالي في طلب النحو فوق الحاجة، لأن ذلك انصراف عن غيره من العلوم. .

وقال أبو العيناء لمحمد بن يحي الصولي: "النحو في العلوم كالملح في القدر، إذا كثرت منه صار القدر زعافاً"[٣٤١] ولهذا فإن علماء اللغة أجهدوا أنفسهم – رحمهم الله – في ذلك العلم إجهاداً كبيراً، بل قضوا في طلبه جل أوقاتهم، سعياً لجمعه، إيماناً منهم بأن جمع اللغة في ذاته أمر محمود، ونسأل الله أن يجعل سعيهم هذا مأجوراً.

قال الدكتور محمد ضاري: "بعد أن تم للغويين تحديد الظرف الذي رأوا أن الفصاحة واقعة فيه لا محالة، المتمثل بحسب المكان والزمان، اندفعوا سائحين في البوادي، باذلين من الجهد ما يستأهلون معه كل تقدير وتوقير"[٣٤٢].

وعند النظر فيما بذلوه من جهد، وما قطعوه من وقت بين أظهر العرب في البادية، يعلم ذلك الجهد، وأن ما عاشوه في البوادي قد أخذ من أعمارهم زمناً ليس بالقليل.

يقول الدكتور الراجحي: "أما الخليل بن أحمد فقد جمع علمه من بوادي

---

(٣٣٩) فتح المغيث ١/ ٢٦٠.
(٣٤٠) حلية طالب العلم (٨٢).
(٣٤١) فتح المغيث ١/ ٢٦٠.
(٣٤٢) الحديث النبوي الشريف (٣٠٢).

الحجاز ونجد وتهامة، وحين عرف الكسائي منه مصدر علمه، رحل إلى البادية "وقد أنفذ خمسة عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ" وأقام النضر بن شميل ت (٢٠٣هـ): "أربعين سنة في البادية، ودخل عمرو الشيباني (٢٠٦هـ) البادية ومعه دستجتان حبر، فما خرج حتى أفناها، يكتب سماعه عن العرب"[٣٤٣].

٤ – الاتجاه الفقهي:

واكب ظهور المدارس النحوية ظهور الاتجاهات الفقهية، ولم يكن أهل النحو بمعزل عن التأثر بها، فقد ظهرت مدرسة أهل الرأي في العراق، ومدرسة أهل الحديث، ووقع بينهما مناظرات وخصومات علمية أثرت دواوين العلم بكثير من المعرفة، وكشفت عن عقليات فذة ظهرت من خلال المناظرات واستدلال كلٍ لرأيه، بل كان ذلك عند بعض العلماء طريقاً لإظهار الحق وتبيينه.

يقول الدكتور عبد المجيد محمود: "وقد كان إسحاق بن راهويه شديداً في مناظرة أهل الرأي، مولعاً ببيان تناقضهم، مما نرى أثره في البخاري وابن حزم"[٣٤٤].

ويظهر الأمر جلياً في خلاف ابن أبي شيبة ت (٢٣٥هـ) مع أهل الرأي، وتبيين خلافهم للأثر، فقد عنون في كتابه المصنف بعنوان "هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –"[٣٤٥].

جمع فيه خمساً وعشرين ومائة مسألة، وساق خمسة وثمانين وخمسمائة أثراً، وقد خص ابن أبي شيبة نقده للإمام أبي حنيفة – رحمه الله – بينما البخاري عمم نقده أهل الرأي، ولهذا كان يقول: "وقال بعض الناس»[٣٤٦] في

---

(٣٤٣) مصطلح الحديث على الدرس اللغوي عند العرب (٢١).
(٣٤٤) الاتجاهات الفقهية عند المحدثين (٤٥٦).
(٣٤٥) مصنف ابن أبي شيبة ١٤/١٤٨.
(٣٤٦) البخاري ١١/٥٦٨. انظر كذلك كتاب الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس (١٦- ٥١).

معرض الرد على أهل الرأي، وهذا يبين جانباً من الصراع بين مدرسة أهل الحديث، ومدرسة أهل الرأي، والتي قد اعتمدت في منهجها القياس والتعليل، المبني على الجانب العقلي، على أن الإمام أبا حنيفة لم يكن راداً للحديث، بل كان يعمل به، إلا أنه اجتهد في مسائل وأعمل فيها الرأي.

قال الأوزاعي: "يجتنب أو يترك من قول أهل العراق خمس، فذكر: شرب المسكر، والأكل عند الفجر في رمضان، ولا جمعة إلا في سبعة أمصار، وتأخر صلاة العصر حتى يكون ظل كل شيء أربعة أمثاله، والفرار يوم الزحف"(٣٤٧).

وقد تأثر أهل النحو بالاتجاه الفقهي من حيث الاستدلال، وأخذ المواقف من أهل الحديث.

يقول محمد زاهد الكوثري: "وأما قوة أبي حنيفة في العربية، فمما يدل عليها نشأته في مهد العلوم العربية، وتفريعاتها الدقيقة على القواعد العربية، حتى ألف أبو علي الفارسي، والسيرافي، وابن جني، كتباً في شرح أرائه الدقيقة في الإيمان في الجامع الكبير، إقراراً منهم بتغلغل صاحبها في أسرار العربية"(٣٤٨).

ومن شأن هذا التوافق الزماني والمكاني واتجاه الموافق تجاه أهل الحديث أن يولد تأثراً، وتأثيراً بين الطرفين.

يقول الدكتور عبد الحليم الجندي: "في تصويره أثر مدرسة الرأي والقياس في ميدان النحو واللغة، انتقلت هذه العصا السحرية إلى اللغة والنحو، كما يذيع الخبر ويشيع النور"(٣٤٩) ومن خلال هذه الأسباب التي أثرت في العلاقات بين أهل الحديث وأهل النحو يبين لنا الأثر، لأن الذي وقع فيه أهل النحو – من انسياقهم لهذه المؤثرات الخطيرة على الحياة العلمية والحياة الاجتماعية، التي وافقوا في بعض تلك الجوانب بعض الاتجاهات الفقهية،

---

(٣٤٧) طبقات ابن سعد ٦/٩.

(٣٤٨) فقه أهل العراق وحديثهم (٥٩).

(٣٤٩) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح (٢٢٠) عن معاجم غريب الحديث والأثر (٢١١).

والفكرية، والبحث عن الشاهد لقواعدهم النحوية، ولو كان موضوعاً، ولمعرفتهم أن الحديث لا يمكن أن يغير لدقة أهل الحديث، والتزامهم بقواعد التحديث، التي تضبط رواية الآثار، وإن كان ذلك لم يكن شأن كل النحاة، فقد عمدوا إلى تغيير كثير من شواهد النحو الشعرية.

يقول الدكتور محمد ضاري: "ولئن كان في المستطاع أن تفهم الأسباب التي تحدو بالاعتزاليين وبعض الفقهاء أن يرفضوا بعضاً من الأحاديث المنقولة بالمنهج الروائي لأهل الحديث – حتى وإن ثبتت صحتها، لما بين الفريقين من تضارب في حمل المعاني، وتخريج المضامين بما يلائم المعتقد الديني لكل فريق – ما كان الحق في شيء أن يرفض النحاة الحديث على وفق الاعتبارات السابقة، القائمة على تأويل معاني الحديث، في وقت لا يهم النحوي من الحديث سوى ألفاظه، وقوالبه اللغوية، واشتراط اللفظ والتركيب، حتى وإن كان الحديث ضعيفاً، بل موضوعا لا أصل له"(٣٥٠).

الشبه المثارة حول الاستشهاد بالحديث:

أثير حول الاستشهاد بالحديث النبوي بعض الشبه على ألسنة المتأخرين، وقد سلف أن ذكرنا جانباً من ذلك في ثنايا هذا البحث، إلا أن القرن السابع جاء فيه من هو حامل مبدأ الإنكار المطلق للاستشهاد بالحديث النبوي، وقد علل ذلك بعلل مثارها الشبهة والهوى، وقد تولى ذلك وتزعمه كل من: علي بن محمد بن الضائع ت (٦٨٠هـ)، وتلميذه أبو حيان محمد بن يوسف ت (٧٥٤هـ)، وقد تقولا على الأوائل، ونسبا إليهم ما لم يكن لهم، مما يدل على عدم التمحيص والبحث العلمي، وربما كان الأمر رغبة جامحة في النيل من ابن مالك ت (٦٧٢هـ)، واتجاه النحاة في الأندلس، واستشهادهم بالحديث في هذا العصر.

يقول علي بن محمد بن الضائع: "تجويز الرواية بالمعنى، هو السبب

(٣٥٠) الحديث النبوي الشريف (٣٦٩).

– عندي – في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمد في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب"[٣٥١].

وقد تبعه في ذلك تلميذه أبو حيان، وعلل ذلك بوقوع كثير من اللحن فيما روي من الحديث، فقال: "إن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون"[٣٥٢].

وقد ذكر أنه لم يسبق ابن مالك في الاستشهاد بالنحو أحد من المتقدمين.

فقال: "وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل – أي ابن مالك – على أن الواضعين الآملين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب، المستنبطين المقايسين: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، ومن أئمة البصريين: كمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهاشم الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"[٣٥٣].

وقد تبنى بعض المتأخرين هذه المسألة، ومنهم الأستاذ إبراهيم مصطفى، فقال: "أما الحديث فقد رفضوه جملة. قالوا: رواته لا يحسنون العربية فيلحنون، فلا حجة في الحديث والاستشهاد به"[٣٥٤].

وقد أثار هذا الاتجاه تأمل كثير من المحققين، والعارفين الدارسين للنحو وتطوره وقواعد استشهاده.

قال الدكتور محمد ضاري: "وقفت أتأمل هذه الأحكام وما فيها من صرامة في القطع متلمساً مصادرها الأولى، ومنابعها الحقيقية، فألفيتها تعود إلى ابن الضائع (٦٨٠هـ) وأبي حيان (٧٤٥هـ) اللذين وقفا لابن مالك – جراء

---

(٣٥١) الاقتراح (١٨)، سلاسل الذهب (٣٣٢)، الحديث النبوي الشريف (٣٥٩، ٣٨٢).
(٣٥٢) مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (٢١)، أثر العربية في الاستنباط (٧٦)، الحديث النبوي الشريف (٣٨٠).
(٣٥٣) معاجم غريب الحديث ولأثر (٣٤٦، ٢٤٧).
(٣٥٤) في أصول النحو (١٤٤).

اعتماده الحديث النبوي أصلاً من أصول اللغة والنحو – وقفة المعارضة والخصومة"[٣٥٥].

وعند النظر في هذه الشبه تجد أنها متعلقة بالحديث من حيث الرواية بالمعنى، وهذا ليس مجال بحثنا، لكننا نشير إشارة إلى رد هذه الشبهة، حيث أن الرواة فيهم من ليس بعربي، مما انعكس على المروي، فظهر فيه اللحن:

١ – شبهة رواية الحديث بالمعنى ودحضها:

القول: إن رواية الحديث بالمعنى جعلت النحاة يرفضون الاستشهاد بالحديث النبوي قول فيه نظر، فإن الناظر في كتاب سيبويه –رحمه الله – يجد عدداً من الأحاديث ليست بالقليلة، قد استشهد بها في معرض استشهاده، وأن دعوى المتقدمين والمتأخرين لا يشهد لها الواقع، يقول الدكتور محمد ضاري: "دعوى رفض المتقدمين والمتأخرين للحديث لا تعضدها الحقيقة بحال"[٣٥٦].

وقد استقرأ الدكتور محمد ضاري كتب النحاة المتقدمين في كتابه الرائع: الحديث النبوي الشريف، وبين – من خلال استقرائه – اعتماد هؤلاء النحاة الحديث، ومنهم: سيبويه[٣٥٧]، وهو عند أهل اللغة أكثر" واللغة أخت النحو كما صرحوا به[٣٥٨].

الأمر الثاني: أنه لم يأت بدليل واحد على من هم هؤلاء، أو قول لأحد مِنْهم، سواء أهل اللغة أو النحو.

يقول الدكتور محمد ضاري: "أعترف – هنا – أن البحث قد أعياني، وأنا أحاول تلمس قول من تلك الأقاويل يكون قد صدر من واحد من رجال اللغة والنحو المتقدمين، بل حتى المتأخرين، الذين امتدوا على طول القرون الستة، قبل أن يحل القرن السابع ويظهر ابن مالك وخصمه ابن الضائع"[٣٥٩].

---

(٣٥٥) الحديث النبوي الشريف (٣٠٨، ٣٠٩).
(٣٥٦) الحديث النبوي الشريف (٣١٣).
(٣٥٧) المصدر السابق (٢٤٤، ٣٥٦).
(٣٥٨) أثر العربية في الاستنباط (٨٧).
(٣٥٩) الحديث النبوي الشريف (٣٥٩).

وقد ذهب أهل التحقيق من العلماء إلى نفي تحقق الرواية بالمعنى، واللسان غير العربي في الحديث.

قال الإمام الزركشي – رحمه الله – (٧٩٤هـ): "إذا تحققنا أن الراوي رواه بالمعنى وليس هو من أهل اللسان ساغ ما قالوه، وأنى يتحقق ذلك"[٣٦٠].

٢ – شبهة وجود اللحن في المرويات الحديثية ودحضها:

أشرنا من قبل إلى براءة أهل الحديث من اللحن وأهمية تعلم المحدثين للنحو والأخذ منه ما يسلم به الحديث من اللحن وذلك في مرحلة الطلب، ووضعهم من الضوابط ما يمنع الرواية من التحريف إلا بمثل ما سمع كابر عن كابر، وهذه الدقة في التحمل والأداء عند المحدثين كان لها الأثر الكبير في سلامة المروي، ولهذا يندر اللحن في الحديث، إلا فيما له وجه في اللغة، وإن وجد ما فيه إشكال اهتم به علماء الأمة من شراح الحديث وأصحاب كتب الغريب في كشف ذلك وتبيين ما التبس، منه ولا برهان لمن ادعى غير ذلك إلا إطلاق الكلام والشبه على عواهنها.

وقد رد ابن الطيب هذه الدعوى فقال: "إنها دعوى خالية من البرهان خالية من التعليل عند ذوي الأذهان، هذا صحيح البخاري فإن التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجود إشكالها: الشيخ ابن مالك فيما كتب على صحيح البخاري[٣٦١]، بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة ولا خروج عن الظاهر أصلاً، فضلاً عن ادعاء اللحن، فما نسبة أربعين إلى سبعة آلاف ومائتين وسبعين إلا نقط في بحر، وهذا صحيح مسلم أحاديثه اثنا عشر ألف حديث، ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين، مع تحرير القاضي عياض لها. وهذا موطأ مالك – رضي الله عنه – يشتمل على ثلاثمائة وثلاثة وخمسين حديثاً موصولاً دون ما فيه من البلاغات وغيرها، قلما يوجد فيها تركيب يحتاج إلى

---

(٣٦٠) سلاسل الذهب (٣٣٣).

(٣٦١) كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

التأويل، وهذا بحر الأسانيد: مسند الإمام أحمد – رحمه الله – فإن وجود مثل ذلك فيه قليل جداً، وكذلك السنن الأربع وغيرها بالجملة، فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمشيخة والتواريخ وغير ذلك – على اختلاف أنواعها وتنوع موضوعاتها – لا تكاد تجد فيها تركيباً وأحداً يحكم عليه باللحن المحض الذي يتعين فيه الخطأ، ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب"[٣٦٢].

قال الدكتور يوسف بن خلف "ولا يصح بعد ذلك أن يمنع الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم"[٣٦٣].

علماً أن الحديث قد دون قبل فساد العربية.

قال الدكتور الشرقاوي: "إن تدوين الحديث الرسمي بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز قد تم في مطلع القرن الثاني الهجري في الطور الثاني من أطوار تدوين الحديث الشريف، قبل فساد العربية"[٣٦٤].

وهذا العصر يعتبر من عصر الاستشهاد به المجمع عليه.

قال الدكتور علي محمد فاخر: "اتفق النحويون والمشتغلون بعلوم اللغة أن كلام العرب المحتج به هو ما كان إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر، وما كان إلى منتصف القرن الثالث في البدو"[٣٦٥].

"ومعلوم أن اللحن الطفيف في هذه الفترة كان يقوِّم ويصلح، كما أن ما دُوِّنَ كان يراجع من أهل الثقة والإتقان وينقح، كما تحققت الثقة فيما وصل إلينا من نصوص الحديث التي لم يطعن فيها باللحن، وبخاصة الحديث الصحيح ولقد بذل العلماء جهوداً جبارة في غريب الحديث، فألفت المعاجم، وهذا كان الهدف الأساس، والاهتمام بتمحيص الرواية ونفى اللحن والتحريف عن الحديث

---

(٣٦٢) معاجم غريب الحديث والأثر (٧،٢٦٦ ٢٦) نقلاً عن فيض نشر الانشراح ورقه (٤٧ ب).
(٣٦٣) أثر العربية في الاستنباط (٨٧).
(٣٦٤) معاجم غريب الحديث ولأثر (٢٦٩).
(٣٦٥) تغيير النحويين للشواهد (١١).

الشريف والأثر كان هدفاً أساساً من أهداف التأليف في معاجم غريب الحديث"[٣٦٦].

٣ – شبهة أعجمية بعض الرواة ودحضها:

إن الاستدلال بعجمة بعض الرواة لا ينهض دليلاً لمن يتهم المحدثين؛ لأن وجود غير العرب في رواة الحديث لم يكن ظاهرة يتفرد بها رواة الحديث ولكنها ظاهرة عامة في ذلك الزمان[٣٦٧]. فإمام النحو سيبويه – رحمه الله –، والفارسي، والزجاج، والجاحظ وغيرهم، كانوا من العجم، لكنهم ربوا في اللسان العربي، فاكتسبوه بالمربى ومخاطبة العرب.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "إن أعجمية الرواة مسألة تثير قضية تصدى لها علم اللغة الحديث، وبني فيها نظريات قامت على الدرس والتجربة، والتتبع والتحليل، قضية اللغة طبع هي أم اكتساب؟ واستقر الأمر على أن السليقة اللغوية كسب ثقافي، يستمده الفرد من مصدر تعليمي، سواء أكان البيئة أم المدرسة"[٣٦٨]، فقد برز كثير من غير العرب في اللغة وغيرها ف،هذا الحسن البصري ت (١١٠ هـ) تأخذ فصاحته بألباب جهابذة العربية متى خطب، حتى قال رؤبة بن العجاج، وأبو عمرو بن العلاء: إنهما لم يريا فرداً بيِّناً أفصح من الحسن والحجاج"[٣٦٩].

وغيره من رواة الحديث على هذا المستوى من الفصاحة كثير، لا يسع المقام لذكر تلك النماذج.

قال الدكتور يوسف خلف "إن ساحة الرواية الحديثية عامرة بالفصحاء من العرب: أصلاً، ولساناً"[٣٧٠].

---

(٣٦٦) معاجم غريب الحديث ولأثر (٢٦٩).
(٣٦٧) انظر مقدمة ابن خلدون (٤٤٩، ٤٥١).
(٣٦٨) مشكلات القياس (٢١٥).
(٣٦٩) البيان والتبيين ٢/٢١٩.
(٣٧٠) أثر العربية في الاستنباط (٩٢).

وقال الدكتور تمام حسان: "ينبغي للنحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقياً مباشراً عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – كانوا الصحابة. وهم عرب خلص من ذوي الفصاحة والسليقة.... فإذا سلمنا بذلك انتقلنا من بعدهم إلى رواة الحديث من التابعين، وتابعي التابعين، فوجدنا أحد فريقين؛ لأنهم كانوا إما عرباً أقحاحاً يصدق عليهم ما صدق على الصحابة – رضوان الله عليهم –، وإما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضو عليه بالنواجذ على ما كان لديهم، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث – سنداً ومتناً – ما يدعوا إلى الاطمئنان عليهم وإليهم، من حيث المحافظة على النص..... إن هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدأوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح – أي أن هؤلاء المحدثين من الأعاجم كانوا يروون ما معهم من أحاديث في وسط فصيح، ولم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروون خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص"[٣٧١].

أما دعوى أن أكثر رواة الحديث عجم فهذا خطأ يخالف رصيد الواقع من الأدلة، على أن أكثر رواة الحديث هم من العرب الخلص، ولعل من ذكر ذلك أراد عجمة الدار لا عجمة النسب واللسان.

قال الدكتور بكر أبو زيد: "الخطأ المشهور: من أن أكثر علماء الحديث من غير العرب، وهو قول ألقي بلا استقراء، وقرارٌ بلا إحاطة؛ ولعل قائله أراد عجمة الدار، أما عجمة النسب فلا".

وقد رد هذه المقولة جمع من أهل العلم:

١ – حاجي خليفة في (كشف الظنون).

٢ – محمد رشيد رضا في (الفتاوى).

٣ – وفي كتاب (عروبة العلماء) "وهو الذي كشف النقاب وأزال الحجاب"[٣٧٢].

---

(٣٧١) الأصول (١٠٦، ١٠٧) عن السير الحثيث (٩١، ٩٢).
(٣٧٢) التعالم وأثره على الفكر والكتاب (١٠٣).

القول بأن الحديث النبوي لم يستشهد به إلا في القرن السابع:

انفرد أبو حيان وشيخه بهذه الدعوى وقد ظهر لنا في ثنايا هذا البحث المتواضع أن النحاة قد أنشأوا الاستشهاد بالحديث مع نشأة التأليف في النحو وأن دعوى رفض المتقدمين لذلك دعوى قوامها التقول دون دليل، أو التصور دون تمحيص.

قال الدكتور محمد ضاري: "إن هذه الاستدراكات المتتالية لتدل على أن القول برفض المتقدمين الحديث في الدراسات اللغوية والنحوية قول لا يصح بحالٍ الأخذ به والتسليم إليه"[٣٧٣].

وقال الدكتور الشرقاوي: "إن الاستشهاد بالحديث في ميدان النحو كان معروفاً منذ البدايات الأولى للمؤلفات العربية، وإن هذا الاتجاه استمر بعد ذلك حتى أصبح طريقة ثابتة"[٣٧٤].

ولقد استقصى هذه القضية الدكتور محمد ضاري وغيره، وبين بالدليل القاطع اعتماد النحاة قديماً وحديثاً – من عهد الخليل بن أحمد، وسيبويه إلى القرن الثالث عشر – الحديث مصدراً من مصادر الاستشهاد، بل من المفارقات العجيبة أن تلاميذ ابن الضائع لم يؤثر عن أحدهم انه أخذ برأيه إلا أبو حيان ولم يذهب من تلاميذ أبي حيان إلى قوله أحد فيما أعلم، فتلميذه جمال الدين بن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ) كان كما قال السيوطى: "كثير المخالفة لشيخه أبي حيان، شديد الانحراف عنه"[٣٧٥] وكذا تلميذه عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بابن عقيل ت (٧٦٩هـ) فقد أخذ في شرح ألفية ابن مالك بالحديث فالاستشهاد بالحديث – قديماً وحديثاً – أمر مستقر معمول به. .

يقول الدكتور الشرقاوي: "ومهما يكن من أمر فقد أصبح من المقرر لدى كثير من الباحثين المعاصرين أن المتأخرين – أي ابن الضائع وأبا حيان – كانا مخطئين فيما ادعياه من رفض القدماء الاستشهاد بالحديث، وكانا واهمين

---

(٣٧٣) الحديث النبوي الشريف (٣٣٥).
(٣٧٤) معاجم غريب الحديث والأثر (١٨٩).
(٣٧٥) بغية الوعاة ٢/٦٩.

حينما ظنا أنهما هما – أيضاً – برفضهما الاستشهاد بالحديث إنما يتأثران خطاهم وينتهجان نهجهم، ونحن نحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة فهما أول من روج لها ونادى بها"[٣٧٦].

بل لقد أصبح الأمر شبه إجماع في هذا العصر على القول بالاستشهاد وان كان كذلك من قبل عصر ابن الضائع بعد ما فندت تلك الشبه ودفعت معالمها بالبحث الجاد والاستقراء التام لكل مذاهب النحاة ودواوين اللغة، فهذه مجامع اللغة العربية تقرر ذلك بعد بحوث جادة وجهود جبارة فهذا مجمع اللغة العربية في القاهرة يقرر الاحتجاج بالحديث ويضع لذلك معايير ومقاييس روعي فيها جوانب عدة من الاجتهادات. وقد جعل للمقبول من الأحاديث في الاستشهاد به في اللغة شروطاً، الناظر فيها يجد أنها تستوعب جل الأحاديث المروية على اختلاف درجاتها، فمنها: .

أ – الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب – الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج – الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د – كتب النبي – صلى الله عليه وسلم – .

هـ – الأحاديث المروية لبيان أنه – صلى الله عليه وسلم – يخاطب كل قوم بلغتهم .

و – الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز – الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوبة، وابن سيرين .

ح – "الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة"[٣٧٧].

---

(٣٧٦) معاجم غريب الحديث والأثر (٢٧٢) وينظر كذلك البحث اللغوي عند العرب (٣٩) والشواهد والاستشهاد في النحو (٣٣٥).

(٣٧٧) عن مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤، ١٩٨٤م) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (٥) عن معاجم غريب الحديث والأثر (٢٧٦).

وأضاف الدكتور الشرقاوي: أن يكون الحديث صحيحاً ضمن هذه الشروط وهذا له وجاهته القوية جداً، بل إذا صح الحديث فلا عذر لأحد في عدم الاستشهاد به مهما كان. فقال: "ولكنني أضيف إلى ما تقدم من المعايير التي قصدت إلى تحديد سمات الحديث المحتج به في النحو واللغة، أضيف أن الحديث الصحيح الذي ورد في صحيح البخاري أو صحيح مسلم أو أحد الأصول الستة وغيرها وحكم له أحد العلماء المحدثين المعتمدين في هذا الشأن بأنه حديث صحيح وكان مدوناً في الكتب المعتمدة التي أشار إليها قرار مجمع اللغة العربية" (٣٧٨).

وقد أشار المجمع إلى هذه الكتب فقال:

"ولا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست فما قبلها" (٣٧٩).

وبهذا القرار واتجاه النحاة يتبين لنا الاتفاق في قروننا المتأخرة على الاستشهاد بالحديث في النحو، مع أن الناظر في أحوال النحاة المتقدمين يرى الإجماع السكوتي على الاستشهاد، وكذلك لاتفاق العملي عند جماهير النحاة على الاستشهاد بالحديث.

(٣٧٨) معاجم غريب الحديث والأثر (٢٧٧).
(٣٧٩) مجموع القرارات (٥).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيد المرسلين، وبعد، فقد خلصت في هذا البحث إلى نتائج، منها:

١ – ضرورة تعلم النحو لطالب الحديث – قبل تعلم علم الحديث، وأنه يلزمه ذلك.

٢ – أن كلمة اللحن لها معان كثيرة، ومن ذلك: دلالة على سعة لغتنا، وأنها متجددة دائما.

٣ – أن اللحن في الحديث إذا كان متعلقاً بالمعنى مغيراً له فإنه يجب تغييره؛ لما في ذلك من مصلحة.

٤ – أن طريق إصلاح اللحن، والتصحيف في الحاشية من طرق المحدثين التي استفاد منها أهل التحقيق في عصرنا.

٥ – أن اللحان لا يؤثر لحنه على روايته إذا كان لا يؤدى إلى تغيير المعنى.

٦ – أن الأولى في القاريء أن يكون فصيحاً لا لحن في قراءته.

٧ – أن من وصف باللحن من أهل الحديث لا يثبت ذلك في حق الأغلبية منهم، وأن من اتهم بذلك كان من محدثي العراق، وأن من وقع منه ذلك قد يكون في أول الطلب ثم تعلم النحو، أو تقول بلا دليل، والواقع خلاف ذلك، ولذلك وجه في اللغة.

٨ – إجماع النحاة المتقدمين إجماعاً سكوتياً على الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واتفاق المتأخرين والمعاصرين على ذلك، إلا ما كان من ابن الضائع ومن وافقه.

٩ – استشهاد أهل اللغة بالحديث في كتبهم، وكذلك أكثر النحاة.

١٠– دقة المحدثين في رواية الحديث، ووضع ضوابط من خلالها حفظ الحديث حفظاً تاماً، فاقوا بها غيرهم من أهل العلوم.

١١– تقيد الأعاجم بلفظ الحديث وحفظه وأدائه كما سمعوه.

١٢– تدوين السنة في الدواوين كان جله في عصر الاستشهاد.

١٣– اللحن لا يقتصر على الخطأ في حركات الإعراب بها، بل هو أعم من ذلك.

المراجع

١ – أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا – دار البيان العربي – جدة (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م) .

٢ – أبو حنيفة بطل التسامح للأستاذ عبد الحليم الجندي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة (١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م).

٣ – الاتجاهات الفقهية عند المحدثين في القرن الثالث د/عبد المجيد السيد (١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ).

٤ – أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية للدكتور يوسف العيساوي. دار البشائر الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

٥ – الإحكام في أصول الأحكام لأبن حزم تحقيق أحمد شاكر. مطبعة العاصمة القاهرة .

٦ – آداب الإملاء والاستملاء لأبي سعيد السمعاني دار الكتب العلمية بيروت .

٧ – الآداب الشرعية والمنح المرعية لأبن مفلح الناشر مؤسسة قرطبة القاهرة .

٨ – إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق. – لأبي زكريا يحي بن شرف النووي – تحقيق الدكتور / نور الدين عتر. دار البشائر الإسلامية – الطبعة الثانية (١٤١١هـ – ١٩٩١م). .

٩ – الأصول. للدكتور تمام حسين. دار الثقافة. المغرب. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ).

١٠ – أصول فقه الإمام مالك "أدلته النقلية". إعداد عبد الرحمن الشعلان. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

١١ – الاقتراح في بيان الاصطلاح – وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح –لمحمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد – مطبعة دار الإرشاد. بغداد. (١٤٠٢هـ).

١٢ – الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع – للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى (٢٠٠٤م).

١٣ – الأم للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي –دار الفكر بيروت.

١٤ – الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه للدكتور عداب محمود الحمش – دار الفتح الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

١٥ – الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال تأليف إكرام الله إمداد الحق. دار البشائر الإسلامية – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).

١٦ – البحث اللغوي عند العرب. للدكتور أحمد مختار عمر. عالم الكتب. القاهرة (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م).

١٧ – البحر المحيط للزركشي. تحرير د/عبد القادر العاني طبعة الكويت.

١٨ – البداية والنهاية – لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير. دار القلم الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ١٩٨٨م) – تحقيق د/ أحمد أبو ملحم، د/ علي نجيب عطوي وإخوانه –دار الكتب العلمية.

١٩ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة (١٣٨٤هـ، ١٩٨٥م).

٢٠ – بهجة المجالس وأنيس المجالس وشحذ الذهن الهاجس – للإمام لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر العمري القرطبي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٢ه–١٩٨٢م).

٢١ – البيان والتبيين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي (١٩٧٥م).

٢٢ – تاريخ أبي زرعة الدمشقي – للحافظ عبد الرحمن بن عمرو البصري – تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني –طبعة مجمع اللغة العربية –دمشق.

٢٣ – تاريخ بغداد – لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي – الطبعة الأولى (١٣٩١هـ) مكتبة الخانجي – القاهرة.

٢٤ – تاريخ يحي ابن معين. تحقيق أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى (١٣٩٩) جامعة الملك عبد العزيز .

٢٥ – تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة. بيروت – مصور عن طبعة (١٣٢٦هـ) .

٢٦ – التبصرة والتذكرة للعراقي. توزيع دار الباز والكتب العلمية بيروت.

٢٧ – تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع. مؤسسة الريان الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ) .

٢٨ – تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي لعبد الفتاح أبو غده. مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب الطبعة الأولى (١٤١٤هـ) .

٢٩ – تذكرة الحفاظ للذهبي – تصحيح عبد الرحمن المعلمي – دار إحياء التراث العربي.

٣٠ – تذكرة السامع والمتكلم في أدب العلم والمتعلم – لابن جماعة – نشر محمد هاشم الندوي – دار الكتب العلمية.

٣١ – التعالم وأثرة على الفكر والكتاب للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد. دار الراية. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ) .

٣٢ – تغليق التعليق لابن حجر. تحقيق سعيد القزقي. دار عمار (١٤٠٥هـ).

٣٣ – تغيير النحويين للشواهد تأليف د/علي محمد فاخر دار الطباعة المحمدية. مصر الطبعة الأولى (١٤١٦هـ – ١٩٩٦م).

٣٤ – تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – دراسة ومقابلة د/ محمد عوامة – الطبعة الثانية (١٤١١هـ) دار القلم دمشق.

٣٥ – التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير. للنووي تحقيق محمد عثمان الخشب دار الكتاب العربي الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) .

٣٦ – التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد – لأبي بكر محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطه – الطبعة الأولى – بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند (١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).

٣٧ – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد – للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر – تحقيق مجموعة من الباحثين – الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ) وما بعدها –وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية –المملكة المغربية.

٣٨ – التمييز لمسلم بن الحجاج تحقيق محمد مصطفي الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ).

٣٩ – تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ) دائرة المعارف النظامية – حيدر آباد الهند.

٤٠ – تهذيب الكمال في أسماء الرجال – للحافظ ابن الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي – تحقيق وتعليق د/ بشار عواد معروف – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ) مؤسسة الرسالة – بيروت٠.

٤١ – تهذيب اللغة –لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري – تحقيق الأستاذ محمد علي النجار –طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٤٢ – توجيه النظر إلى أصول الأثر – للعلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي – دار المعرفة – بيروت – توزيع دار الباز – مكة.

٤٣ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار – للصنعاني. طبعة السعادة. مصر. الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ).

٤٤ – الثقات – للإمام أبي حاتم محمد بن حبان السبتي – تصوير مؤسسة الكتب الثقافية عن الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ) دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الهند.

٤٥ – ثلاثة كتب في الأضداد ويليها ذيل الأضداد. دار الكتب العلمية بيروت .

٤٦ – جامع الأصول لابن الأثير تحقيق / عبد القادر الأرناؤوط. مطبعة الملاح (١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م) .

٤٧ – جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله – لأبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي – تحقيق أبي الأشبال الزهيري – الطبعة السادسة (١٤٢٤هـ).

٤٨ – الجامع لأحكام القرآن – لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي – الطبعة الثانية٠.

٤٩ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع –للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي – تحقيق د/ محمود الطحان – الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ، ١٩٨٤م) مكتبة المعرفة الرياض.

٥٠ – الجرح والتعديل للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي – تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي – تصوير دار الكتب العلمية – بيروت عن الطبعة الأولى. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد. الهند.

٥١ – جمهرة اللغة لابن دريد حيد آباد الركن (١٣٤٤ هـ) .

٥٢ – الحديث النبوي الشريف وأثرة في الدراسات اللغوية. د/محمد ضاري حمادي الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ) الجمهورية العراقية .

٥٣ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. لأبي نعيم الأصفهاني دار الكتب العلمية بيروت طبعة (١٤٠٩هـ) .

٥٤ – حلية طالب العلم لبكر بن عبد الله أبو زيد دار الراية الرياض الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

٥٥ – الرواية بالمعني في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي الدكتور عبد المجيد بيرم. دار العلوم والحكم الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ) .

٥٦ – زاد المسير في علم التفسير – لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي – المكتب الإسلامي – الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).

٥٧ – سلاسل الذهب للإمام بدر الدين الزركشي – تحقيق محمد المختار الشنقيطي الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).

٥٨ – سنن ابن ماجة. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – طبعة دار الفكر. بيروت.

٥٩ – سنن أبي داوود. تحقيق عزت عبيد الدعاس. ودعاء السيد الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ). دار الكتب العلمية بيروت .

٦٠ – سنن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. دار الكتاب العربي. بيروت.

٦١ – سنن أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي – تحقيق السيد عبد الله هاشم – الناشر حديث أكاديمي – باكستان عام (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

٦٢ – سيبويه إمام النحاة للإسناد علي النجدي ناصف. عالم الكتب بالقاهرة (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م) .

٦٣ – سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.الطبعة الرابعة. الرسالة.

٦٤ – السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي – الدكتور محمود الفجال. نادي أبها الأدبي .

٦٥ – شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي – تحقيق نور الدين عتر الطبعة الأولى. (١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م).

٦٦ – شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي – دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى عام (١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩م).

٦٧ – الشواهد والاستشهاد في النحو. لعبد الجبار علوان النايلة. بغداد (١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م).

٦٨ – الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب وكلامهما. ابن فارس. تحقيق مصطفي الشريمي مؤسسة بدرات بيروت (١٣٨٢هـ) .

٦٩ – صحيح البخاري مع فتح الباري – دار الفكر للطباعة والنشر – المكتبة السلفية.

٧٠ – صحيح مسلم – للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيساوري – ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي – طبعة (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م) نشر وتوزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية.

٧١ – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. لابن الصلاح تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر – دار الغرب الإسلامي. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م).

٧٢ – ضحى الإسلام للأستاذ / أحمد أمين. مكتبة النهضة .

٧٣ – الطبقات الكبرى – لمحمد بن سعد – طبعة دار صادر – بيروت٠.

٧٤ – طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن الجوزية دار الكتب العلمية بيروت .

٧٥ – العقد الفريد لأبي عمر بن عبد ربه الأندلسي. دار الكتاب العربي بيروت (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م) .

٧٦ – عقود الجمان في مناقب الإمام أبي النعمان. محمد يوسف الصالح. مكتبة الإيمان. المدينة المنور .

٧٧ ـ العلل لعلي بن المديني تحقيق مصطفى الأعظمي الطبقة الثانية (١٩٨٢م) المكتب الإسلامي بيروت.

٧٨ – علوم الحديث لأبن الصلاح. تحقيق نور الدين عتر. دار الفكر الطبعة الثالثة (١٤٠٤–١٩٨٤م).

٧٩ – عمدة القارئ للعيني الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م) .

٨٠ – العنوان الصحيح للكتاب. للشريف حاتم العوني دار عالم الفوائد الطبعة الأولى (١٤١٩هـ) .

٨١ – الغاية في شرح الهداية للسخاوي تحقيق محمد سيد الأمين. مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة .

٨٢ – غريب الحديث لابن قتيبة. تحقيق د/عبد الله الجبوري بغداد (١٣٩٧–١٩٧٧م) .

٨٣ – غريب الحديث لأبي عبيد. دار الكتاب العربي بيروت. مصورة عن مطبعة حيدرأباد الدكن (١٣٩٦هـ).

٨٤ – غريب الحديث للخطابي. تحقيق عبد الكريم الغرباوي. جامعة أم القرى (١٤٠٢ – ١٩٨٢م).

٨٥ – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث – لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).

٨٦ – فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. للقاضي عبد الجبار. الدار التونسية للنشر.

٨٧ – فقه أهل العراق وحديثهم. للكوثري. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. المكتبة الأزهرية .

٨٨ – الفهرست لأبن النديم تحقيق رضا تجدد – طهران (لا. ت).

٨٩ – قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز ابن عبد السلام. مؤسسة الريان (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٩٠ – الكامل في ضعيف الرجال لأبي عبد الله عدي الجرجاني – تحقيق سهيل زكاء – وقراءة وتدقيق يحيى مختار غزاوي – الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ) دار الفكر – بيروت.

٩١ – كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس. للفقيه المحدث عبد الغني الغنيمي. تحقيق عبد الفتاح أبو نمرة. مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م).

٩٢ – الكفاية في علم الرواية – للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي – دار الكتب العلمية – بيروت.

٩٣ – لسان العرب. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور – دار صادر بيروت. الطبعة الأولى.

٩٤ – ما اتفق لفظة واختلف معناه لأبن الشجري حققه أحمد حسن دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

٩٥ – المجروحين. محمد بن حيان. محمود إبراهيم زايد – دار الواعي حلب الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ) .

٩٦ – مجموع الفتاوى ـ لابن تيمية ـ جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

٩٧ – مجموع القرارات العلمية في خمسين عام (١٩٣٤م – ١٩٨٤م) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٩٨ – مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية دار إحياء التراث العربي بيروت .

٩٩ – المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرموزي – تحقيق د/محمد عجاج الخطيب – الطبعة الأولى (١٣٩١هـ) دار الفكر ـ بيروت.

١٠٠ – المدخل إلى العربية. محمد بدر الدين أبو صالح – منشورات مكتبة الشرق بحلب.

١٠١ – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. للدكتور مهدي المخزوم. مطبعة مصطفى الحلبي القاهرة (١٣٧٧هـ) .

١٠٢ – مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي – تحقيق أبو الفضل إبراهيم – دار النهضة مصر (١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م).

١٠٣ – المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه مطبعة عيس الحلبي (١٩٥٨م) .

١٠٤ – مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هاني النيسابوري تحقيق زهير الشاويش. المكتب الإسلامي .

١٠٥ – مسند الإمام أحمد بن حنبل – دار صادر.

١٠٦ – مسند الحميد. تحقيق جيب الرحمن الأعظمي – عالم الكتب – بيروت .

١٠٧ – مشارق الأنوار على صحاح الآثار. للقاضي عياض. دار التراث بالقاهرة.

١٠٨ – مشكلات القياس في اللغة العربية. الدكتور عبد الصبور شاهين مجلة (عالم الفكر).

١٠٩ – المشوف في ترتيب الاصطلاح على حروف المعجم. لأبن البقاء العكبري تحقيق ياسين محمد جامعة أم القرى (١٤٠٣هـ).

١١٠ – مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب – للدكتور شرف الدين الراجحي. دار النهضة العربية الطبعة الأولى (١٩٨٣م).

١١١ – مصنف ابن أبي شيبة. الدار السلفية. الهند – الثانية (١٣٩٩–١٩٧٩).

١١٢ – معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو د/ السيد الشرقاوي مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى (١٤٢١هـ – ٢٠٠١م) .

١١٣ – معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد – للدكتور / محمد ضياء الرحمن الأعظمي – أضواء السلف – الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ–١٩٩٩م).

١١٤ – معرفة علوم الحديث. للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، منشورات دار الآفاق.

١١٥ – المعرفة والتاريخ للفسوي – تحقيق أكرم ضياء العمري (١٤٠١هـ) مؤسسة الرسالة.

١١٦ – المغني لأبن قدامه. تحقيق عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو. دار هجر الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

١١٧ – مقاييس اللغة. ابن فارس. تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر – بيروت (١٩٧٩م) .

١١٨ – مقدمة ابن خلدون – المطبعة الشرقية القاهرة (١٣٢٧هـ).

١١٩ – مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني – دار الفكر – المكتبة السلفية.

١٢٠ – من أصول النحو. سعيد الأفغاني. دار الفكر. دمشق (١٣٨٣هـ – ١٩٦٩م).

١٢١ – مناقب سيدنا مالك لأبي الروح عيسى بن مسعود ز مطبوع مع المدونة تصوير دار الفكر.

١٢٢ – منهج المحدثين في كتابة الحديث عدنان أبو سعد الدين الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).

١٢٣ – موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي الطبعة الثانية (١٤٠٥) تصوير دار الفكر الإسلامي .

١٢٤ – موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية. إعداد الأمين الصادق مكتبة الرشد الطبعة الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م) .
١٢٥ – موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي – الرشيد بغداد (١٩٨١م) .
١٢٦ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال – لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي –. تحقيق / علي محمد البجاوي – دار المعرفة – بيروت.
١٢٧ – النهاية في غريب الحديث – للشيخ مبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير – طبعة المكتبة العلمية – بيروت.